تنمية اجتماعية وريفية

إعــداد

دكتور
إبراهيم سعد الدين محرم
أستاذ الاجتماع الريفي المتفرغ
كلية الزراعة– جامعة عين شمس

دكتور
محمد محمود بركات
رئيس قسم المجتمع الريفي والارشاد الزراعي
كلية الزراعة – جامعة عين شمس

مقدمــة

يستهدف هذا المؤلف تبسيط المعارف المرتبطة بالتنمية الريفية سواء من المنظور النظري أو من المنظور التطبيقي وربطها بقضية التنمية الوطنية على اعتبار أن كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

ويتضمن المؤلف بابين رئيسيين يضمان تسعة فصول تشتمل على عدد من الموضوعات وثيقة الصلة ببعضها تم عرضها وترتيبها بمتن الكتاب طبقاً للسياق المنطقي والعلمي بدءاً من العام وانتهاء بالخاص، حيث قام **الأستاذ الدكتور/ محمد محمود بركات** بكتابة الباب الأول ، كما قام **الأستاذ الدكتور/إبراهيم سعد الدين محرم** بكتابة الباب الثانى.

ويستهدف هذا المؤلف تكوين اطار معرفي متكامل لطالب التعليم المفتوح عن ماهية التنمية الريفية، وتطور مفهومها من واقع أدبيات التنمية، واستراتيجياتها، وأساليبها، وبرامجها، ونماذجها،..،الخ مع التعرض للتجربة المصرية للتنمية الريفية بمعطياتها في ضوء البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق ".

نسأل الله أن يكون هذا الكتاب مفيداً لأبناءنا الطلاب والباحثين والعاملين فى ميدان التنمية الريفية

وعلى الله قصد السبيل

المؤلفان

المحتويـــات

الموضـــوع

مقدمة:

الباب الأول:التنمية الاجتماعية– الأطر النظرية

الفصل الأول : التنمية كمدخل لعلاج التخلف

- ❖ التنمية الريفية: لماذا
- ❖ التنمية كمدخل لعلاج التخلف

أ– الجوانب الاقتصادية
ب– الجوانب الاجتماعية– والثقافية
ج– الجوانب السياسية
د– الجوانب الحتمية

الفصل الثاني: التنمية ، المفهوم – المداخل – القياس

- ❖ مفهوم التنمية

أولاً: مفهوم التنمية داخل دوائر الأمم المتحدة
ثانياً: مفهوم التنمية لدى علماء الاجتماع
ثالثاً: علاقة مفهوم التنمية بالمفاهيم الأخرى
رابعاً: مداخل التنمية الريفية
خامساً: قياس التنمية ومؤشراتها

الفصل الثالث: التنمية،المبادئ والمقومات

أولاً: مبادئ التنمية
أ– مبادئ التنمية فى دراسات الأمم المتحدة
ب– مبادئ التنمية لدى علماء الاجتماع
ثانياً: مقومات التنمية
أ– مقومات التنمية من وجهة نظر السمالوطى
ب– مقومات التنمية من وجهة نظر إبراهيم محرم

تابع المحتويـــات

الموضـــوع

الفصل الرابع : التنمية ، نماذجها، وسائلها،استراتيجيتها، ومنهجيتها

أولاً: نماذج التنمية

ثانياً: وسائل العمل الإنمائى

ثالثاً: استراتيجيات التنمية

رابعاً: أساليب التغيير المخطط

خامساً: منهجية عمل البرامج التنموية

الفصل الخامس : العوامل المؤثرة علي نجاح التنمية.

أولاً: العوامل التى ترتبط بقدرة المجتمع على التطور

ثانياً: العوامل المرتبطة بتكلفة التنمية وتمويلها

المراجع

الباب الأول

التنمية – الأطر النظرية

الفصل الأول : التنمية كمدخل لعلاج التخلف.
الفصل الثاني : التنمية ، المفهوم – المداخل – القياس.
الفصل الثالث : التنمية، المبادئ والمقومات.
الفصل الرابع : التنمية، نماذجها،وسائلها،استراتيجيتها، ومنهجيتها
الفصل الخامس : العوامل المؤثرة علي نجاح التنمية.

إعداء
أ.د. محمد محمود بركات
أستاذ ورئيس قسم المجتمع الريفى والارشاد الزراعى
كلية الزراعة – جامعة عين شمس

الفصل الأول
التنمية كمدخل لعلاج التخلف

مقدمة:

ترجع بدايات ظهور مصطلح التنمية " development " إلى دوائر الفكر الاستعماري في بريطانيا عام 1768 ، حينما أنشئت دائرة إدارة المستعمرات الممتدة لها شرقاً وغرباً، حيث استهدفت هذه الدائرة تنمية واستغلال موارد هذه المستعمرات – بالطبع – لصالح بريطانيا ، وبمعنى أخر نهب ثروات هذه المستعمرات.

والمتتبع لتاريخ حركة المد الاستعماري يلاحظ انتقال هذا المصطلح إلى بقية الدول المستعمرة كفرنسا ، وأسبانيا ، والبرتغال، وبلجيكا... إلخ، حيث عمدت هذه الدول على تطبيق الفكر البريطاني في استغلال ونهب ثروات الدول التي استعمرتها.

ولم تنج مصر من مغبة هذا الاستغلال عقب الاحتلال البريطاني لها عام 1881 ،حيث جاء هذا الاحتلال مواكباً لحركة التحديث التي قادها محمد علي باشا والي مصر وأبنائه، فأقام الاحتلال الإنجليزي بعض الطرق البرية وأنشأ السكك الحديدية ليس بهدف ربط أقاليم الدولة فحسب ، بل لتيسير نقل محاصيل مصر خاصة القطن وقصب السكر ، واللذان حظيا باهتمام خاص تمثل في إقامة محالج القطن في الدلتا ، ومصانع السكر في الوجه القبلي.

وعقب خوض العالم لحربين عالميتين متتاليتين في القرن الماضي، وما نجم عنهما من ضياع ثروات الشعوب متمثلاً ذلك في الملايين من البشر، والمليارات من الأموال ، واستنزاف الثروات تحت وطىء الاستعمار ، إضافة إلى نجاح الثورة البلشفية الشعبية في روسيا عام 1917 ونجاح التخطيط المركزي بها في دفع عجلة التنمية ، ونجاح حركات المد الاستقلالي لكثير من الدول عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945... كل ذلك كان حفيا بكثير من الدول أن تتخذ التنمية شعاراً لها.. والتخطيط أسلوبا لتحقيقها.. وكانت هذه هي البداية.

التنمية الريفية...لماذا؟

تشغل التنمية الريفية وجدان صانعي القرار على المستويات المحلية والوطنية، كما تشغل بال واضعي السياسات في المؤسسات الاقليمية والدولية،لأسباب عديدة منها:

1- أن غالبية دول العالم تعتبر من الدول الساعية الي النمو، خاصة تلك الدول الواقعة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، والتي حصلت علي

استقلالها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي تشكل أكثر من ثلثي دول العالم.

2- أن أكثر من 70% من سكان هذه الدول يعملون بالزراعة ويسكنون المناطق الريفية بها، ويعانون الفقر، وسوء الخدمات التنموية.

3- سيادة الأمية والجهل، وجمود الأنماط الثقافية، والقيم المعيارية المثبطة للتنمية والتقدم.

4- أن هذه المجتمعات كانت ولاتزال المصدر الرئيسي للانتاج الزراعي الذي هو عصب الحياة وعصب الصناعة في آن واحد، باعتباره المصدر الأساسي للمواد الخام.

5- أن هذه المجتمعات كانت ولاتزال المصدر الرئيسي المورد للقوي العاملة في مختلف قطاعات الانتاج.

6- أن الزراعة في هذه الدول مازالت المصدر الرئيسي للتصدير، ومن ثم المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية اللازمة لتمويل التنمية داخل هذه الدول.

7- أن المجتمعات الريفية بما تمثله من ثقل ديموجرافي تعتبر سوقا واسعة للمنتجات الصناعية والغذائية، وتنميتها أمر ضروري لزيادة اسهاماتها في التنمية كقوة منتجة ومستهلكة في آن واحد.

ورغم مرور ما يزيد عن نصف قرن من الزمان، وبرغم الجهود التي بذلت بيد هذه الدول، أو التي بذلت للأخذ بيدها عن طريق المؤسسات الاقليمية والدولية لدفع قوي التقدم بها، والأخذ باسبابه، والاستفادة بعناصره المتاحة لديها ، الا أن غالبيتها لم يحقق من التقدم المستهدف الا النذر اليسير لأسباب خاصة بنظم الحكم في هذه الدول (محلية) أو اسباب اقليمية ودولية (خارجية) ، نسوق منها مايلي :

1- أن هذه الدول مازالت تعاني من التبعية الاقتصادية، وما يستتبعه ذلك من تشوه لاقتصادها نتيجة تضخم بعض قطاعاتها الاقتصادية المرتبطة بالأسواق العالمية والاحتكارات الأجنبية، اضافة الي استنزاف مواردها في ظل الاحتلال لسنوات طويلة، مما أدي الي تدهور هذه الموارد، ومن ثم عدم قدرتها علي الاسهام في دفع عجلة التنمية بهذه الدول.

2- اعتماد هذه الدول علي منتجاتها الزراعية كمصدر للتصدير، يضعها دائما تحت رحمة السوق العالمية وتقلباتها،ومن ثم تتأثر دخولها القومية بهذه التقلبات(لايقين الدخل).

3- تتحمل هذه الدول عبئا كبيرا للدين الخارجي ممثلا في فوائد القروض الاستثمارية والعسكرية، فضلا عن انفاق بعض مؤسساتها وأجهزتها، والذي يمكن أن يصل في بعض هذه الدول الي نحو 40% من ناتجها القومي.
4- عدم شفافية الحكم في بعض هذه الدول ، وما يستتبعه من عدم نظافة اليد، والتكالب علي السلطة، وضع شعوب هذه الدول تحت رحمة القوي المتصارعة للاستيلاء علي مقدراتها، سواء كانت هذه القوي من الداخل أم من الخارج!!
5- أن الصناعات المحلية في هذه الدول تلقي منافسة قوية من مثيلاتها الواردة من الدول المتقدمة، خاصة وأن الأخيرة أقل تكلفة، وأرخص سعرا ، وأكثر جاذبية.
6- أن الدول الساعية الي النمو تحاول جاهدة تحقيق تنمية فاعلة بها في الوقت الذي ظهرت فيه اعلاء قيم حقوق الانسان، والرعاية الاجتماعية ، والتأمينات،..الخ، وهو مايلقي بعبئ مزدوج علي كاهل هذه الدول؛ عبئ التنمية ، وعبئ توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين بها.
7- ضعف المدخرات المحلية كنتيجة لضعف الدخول، ومن ثم ضعف الاستثمارات المالية اللازمة لتمويل مشروعات وبرامج التنمية.

التنمية كمدخل لعلاج التخلف:

عرضت المقدمة للأسباب السياسية الدولية التي أدت إلى ظهور وانتشار مفهوم التنمية خاصة بين دول العالم الثالث ، فهل هناك أسباب أخرى قومية أو محلية داخل هذه الدول تستدعي الأخذ بالتنمية كمدخل لتقدمها ؟؟ الإجابة باختصار شديد "نعم" ولبيان وجوبها يستلزم الأمر تناول جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المفسرة ،والتي تعتبر أهدافا مرجوة للتنمية، كما يتناولها البعض كمؤشرات للتخلف من الوجه الآخر، وهي:

أ، الجوانب الاقتصادية : -

يرى الخبراء الاقتصاديون أن للمدخل الاقتصادي أهمية كبرى في تحقيق التنمية ، ويتمثل ذلك في معالجة العديد من المؤشرات التالية، والتي تعتبرسماتاً للوضع الاقتصادي داخل غالبية الدول النامية:

1- تطوير الزراعة والصناعات المرتبطة بها إعلاء لقيمتها المضافة بما يدعم الإنتاج الصناعي، باعتبارهما عمادى التنمية الاقتصادية ، وباعتبار أن الأولى مدخلاً رئيسياً للثانية.

2- ضرورة الاستغلال الكفء للموارد المتاحة وتنميتها من خلال تخطيط دقيق في إطار برمجة للتنمية محسوبة التكلفة والعائد.
3- تنمية الصناعات المولدة للدخل وكذلك طرق الإنتاج، باعتبارها عاملاً هاماً في توفير رأس المال.
4- استخدام التكنولوجيا الملائمة للتنمية ، والتي تتيح استخدام الأيدي العاملة المتوافرة في دول العالم الساعي للتنمية.
5- تنمية خدمات التنمية (مثل الطرق ، والمواصلات ، والإتصالات) وإنشاء البنية الأساسية اللازمة لتطوير قطاعات الإنتاج الرئيسية (الزراعة ، والصناعة ، والخدمات).
6- الاهتمام بالتدريب المهني الحرفي المستمر باعتباره مدخلاً هاماً لتوفير الأيدي العاملة الماهرة لطاقة قطاعات الإنتاج الرئيسية.
7- تطوير البيروقراطية بما يسمح بالإدارة الكفؤة للتنمية من خلال الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بالتنمية (التنسيق ، توحيد اللوائح المبسطة للعمل ... إلخ).
8- التخلص التدريجي من التبعية الاقتصادية.
9- ضرورة العمل على رفع كفاءة المنتجات بما يتناسب مع تشجيع الصادرات، باعتبارها مصدراً هاماً للدخل القومي.
10- العمل بالإضافة إلى ما سبق – على توفير رأس المال المحلي (عن طريق تشجيع الادخار) والأجنبي (من خلال تشجيع الاستثمارات غير المشروطة ، وضمان حقوق العمال والمستثمرين من خلال مجموعة القوانين اللازمة لذلك) اللازم لدفع عجلة التنمية وكسر دوائر الفقر والتخلف.... إلخ.

إن كل ما سبق – وغيره من المؤشرات الأخرى – إذا ما أحسن مواجهته سوف يسهم ولا شك في ارتفاع مستوى متوسط الدخول الحقيقية للأفراد ، بما ينعكس أثره على مستوى المعيشة ، كما يسهم في تنوع الإنتاج ، وانخفاض نسبة العمالة الزراعية وزيادتها في قطاعي الصناعة والخدمات، إضافة إلى ذلك سوف تزداد قدرة المجتمع على إيجاد مصادر جديدة للثروة من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد.

ب- الجوانب الاجتماعية – الثقافية: ،

يؤكد مخططي التنمية أن التركيز على الجوانب الاقتصادية كمدخل للتنمية مع إهمال الجوانب الاجتماعية يعتبر معوقاً هاماً من معوقات التنمية ، بما تمثله

هذه الجوانب من تحد يحول دون تحقيقها، وتمثل مثالا جيدا لما يجب أخذه في الاعتبار عند التخطيط للتنمية :

1- إعادة النظر في نسق القيم السائد ، ومحاولة إعادة ترتيبه بما يدعم جهود التنمية ، حيث كثيراً ما يقف هذا النسق في وجه جهود التنمية (رفض الجديد، الشك والريبة ، التآلف مع طرق الإنتاج التقليدية ، الخوف من المخاطرة ..إلخ) .

2- دعم قيم التنمية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بإكساب الأفراد القيم الأساسية وأنماط السلوك المعضد لجهود التنمية بمعناها الشامل.

3- النظر في نوعية ومستوى التعليم بما يتلائم مع احتياجات التنمية ، وليس مجرد إجادة القراءة والكتابة، أو إيجاد تخصصات علمية لا تخدم احتياجات المجتمع الحقيقية.

4- اجتذاب الجماعات المهمشة في المجتمع وتعضيد الطبقة الوسطى في المجتمع باعتبارها عمود التنمية ، وطبيعي أن إعادة هيكلة البناء الطبقي يرتبط بمتغيرات أخرى كالتعليم ومستوى الدخول ، وطبيعة المهن السائدة، ... إلخ.

5- إذا كان إيجاد الطرق ووسائل المواصلات والاتصالات عاملاً هاماً من المنظور الاقتصادي ، فإن لها أيضاً أهمية اجتماعية ثقافية باعتبارها عاملاً هاماً في تدعيم الاتصال الجماهيري ، وخلق رأي عام معضد لجهود التنمية ، وتوحيد الإطار الثقافي للمجتمع بما يخدم قضاياه.

6- العمل على خفض معدلات الأمية بكل أنواعها (الهجائية، الثقافية، التكنولوجية) باعتبار ذلك خطوة رئيسية على طريق التقدم.

7- رفع المستوى الصحي عن طريق التوعية ، وتوفير وسائل الأمان الصحي بمعناها الشامل بما يسمح برفع وسيط العمر ، وخفض معدلات الإنجاب، وخفض معدلات الوفيات عامة، والأطفال بصفة خاصة.

8- مقاومة الظواهر السلبية في المجتمع كالزواج المبكر ، والجريمة ، والمخدرات ، والتطرف وذلك بالاستثمار الجيد لأوقات الفراغ عن طريق برامج مصممة ومحكمة في هذا الشأن.

9- تشجيع العمل التطوعي والمشاركة الشعبية ، وإنشاء الجمعيات الأهلية ذاتية الاعتماد باعتبار كل ذلك روافد هامة لدعم جهود التنمية على المستويات الإقليمية والمجلية.

جـ - الجوانب السياسية: ،

تلعب الاتجاهات السياسية دوراً هاماً في توجيه وإدارة عجلة التنمية في كل دول العالم عامة، ودول العالم الثالث (الساعي إلى النمو) خاصة، حيث تؤثر النظم الشمولية والمركزية سلباً على جهود التنمية بتسلطها على هيكل السلطة وتسخير الهيكل الاقتصادي في دعم هيكل السلطة وليس لتطوير وتنمية المجتمع، ومن ثم تكون النهاية المتوقعة انهيار هذه المجتمعات إن لم يكن اختفائها بمذاهبها الإيديولوجية.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية من هذا المنظور مرتبط بمعالجة الكثير من المؤشرات الهامة في هذا الشأن ومنها :

1- النظر بعين الاعتبار لخصوصية الأقاليم في الدولة الواحدة ، باعتبارها متفردة اقتصادياً وأحياناً ثقافياً.

2-دعم الحكم المحلي، وليس الادارة المحلية على مستوى الأقاليم والمحليات ، حيث يعد ذلك عاملاً هاماً في دعم العمل التطوعي ، والمشاركة الشعبية ويتم ذلك عن طريق ديموقراطية اختيار حكام المحليات والأقاليم وليس تعيينهم من سلطة مركزية.

3-التعددية الحزبية بما يسمح بوجود توجهات مختلفة، ذلك أن تباينها وتنوع أساليب كل منها مرتبط في نهاية الأمر بكيفية تحقيق التنمية، وهو ما يعود بالنفع الكبير على المجتمع ككل.

4-وضع التشريعات اللازمة لتشجيع حركة الاستثمار المحلي والأجنبي بما يكفل حرية دخول وخروج رأس المال في كافة صوره، شريطة أن يخدم ذلك أهداف التنمية.

5-وضع التشريعات اللازمة لدعم آليات السوق الحر، لما يمثله ذلك من أهمية خاصة في تعضيد الأوضاع الاقتصادية خاصة، والاجتماعية بصفة عامة.

6-التخلص من القوانين الرثة التي تعرقل العمل الحكومي،والتي تتعامل مع موظفي الدولة بعين الشك والريبة ، وتفويض السلطات داخل السلم الوظيفي بما يسمح للأفراد بأداء أدوارهم المنوطين بها مع تحمل مسئولياتهم في هذا الشأن.

7-تشجيع إنشاء الجمعيات العامة/ والنوعية ذاتية الاعتماد لما لها من دور هام في تعضيد برامج التنمية على المستوى المحلي ، ولما لها من دور إصلاحي أيضاً، ودعم ذلك تشريعيا.

8-الاهتمام بالتنشئة السياسية للشباب، وإيجاد وتدريب الكوادر السياسية تنموياً، باعتبار أن غاية العمل السياسي هو تنمية المجتمعات وقيادتها نحو مستقبل مشرق، وليس تنميط وتجميل الكلام واللعب بالألفاظ... أو مراهنة الناخبين.

9-إيجاد آليات مناسبة وجيدة للرقابة والمحاسبة تعمل على المستوى المحلي والإقليمي.

د – الجوانب الحتمية :

يرى أنصار هذا المدخل أن هناك عاملاً واحداً متميزاً عن العوامل الأخرى قد يكون عائقاً/ أو دافعاً لتحقيق التنمية ، وهو ما يعبر عنه بالحتمية والتي تتخذ صوراً عديدة منها.

1-الحتمية الجغرافية: ،

ويؤكد أنصارها أن العوامل الجغرافية من موقع، ومناخ، وسطح، والموارد المتاحة هي التي تتحكم في سرعة وإيقاع معدلات التنمية ، أو تعوقها تماماً، مهملين بذلك إمكانيات الفرد وطاقاته الإبداعية، وتأثير التقدم التكنولوجي في تقديم بدائل جديدة أو متوافقة مع هذه الظروف.

2- الحتمية العنصرية :

ويشير أصحابها الي أن أجناساً بعينها هي القادرة على إحداث التنمية والتغيير بما لها من قدرات عقلية، وإمكانيات، وبما تملكه من درجة نقاء (عدم الاختلاط مع الأجناس الأخرى) ، ولم يثبت حتى الآن صحة هذه المقولات التي تتعارض مع جوهر الأديان من جهة، والتي فندها واقع التنمية في جنوب شرق آسيا، وفي الهند، وباكستان من جهة أخرى.

3-الحتمية الحضارية / التاريخية:

ويرى أصحابها أن التنمية ترتبط بعناصر الحضارة المتنامية عبر التاريخ والمتكونة من عادات وتقاليد وأطر ثقافية ونظم اجتماعية ، وهي لا تتوافر في غالبية الدول الفقيرة التي لا تملك مقومات حضارية تساعدها على إحداث مثل هذا التقدم.

تذكر

(1) أهمية التنمية الريفية كمدخل لعلاج مشكلات العالم الساعي للنمو.

(2) لماذا لم تلحق الدول الساعية للنمو بركب التقدم برغم الجهود المبذولة بها محلياً ودولياً؟

(3) ما هى محددات التنمية الاقتصادية داخل بلدان العالم الثالث؟

(4) هل تستطيع أن تذكر الآليات المستخدمة لمواجهة جمود المركب الثقافي الاجتماعي المعوق للتنمية؟

(5) " تلعب الاتجاهات السياسية دوراً هاماً فى توجيه وإدارة عملية التنمية خاصة داخل الدول الساعية إلى النمو " ناقش هذه العبارة.

(6) يرى البعض أن " الحتمية " كمدخل تنموى تؤثر تأثيراً كبيراًٍ فى مدى نجاح التنمية. هل ترى ذلك؟

الفصل الثاني
التنمية ، المفهوم،المداخل،والقياس

تمهيد:

أشـرنا فيمـا سـبق إلـى الظـروف الاقتصـادية ، والاجتماعيـة – الثقافيـة ، والسياسية في الدول النامية، والتي تجعلها تأخذ بالتنمية شعاراً، وبالتخطيط أسلوباً لها.. فما هي حقيقة التنمية إذا؟ .

إن البحث في تاريخ التنمية وأدبياتها لتتبع تطور هذا المفهوم لدى العلماء والباحثين والمنظمات العاملة في هذا المجال قد لا تسمح به الصفحات المخصصة لهذا المؤلف، لذلك سوف يكتفي هنا بعرض لمفهوم الأمم المتحدة ، ومفاهيم بعض العلماء الذين أثروا الفكر التنموي.

مفهوم التنمية:

أولاً: مفهوم التنمية داخل دوائر الأمم المتحدة:

أصدرت الأمم المتحدة دراسة شهيرة لها عام 1955 تضمنت مفهوم التنمية باعتباره العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا بالاعتماد الكامل على مبادأتهم.

غير أن باحثي الأمم المتحدة قد وجدوا قصوراً في هذا التعريف مما دفعهم إلى إصدار تعريف أكثر شمولاً عام 1956 وهو التعريف الرسمي الذي تأخذ به وكالاتها المتخصصة في هذا الشأن.

ويشير مفهوم التنمية إلى كافة العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي " .

ويعني نذلك أن هذا المفهوم يتضمن المبادئ التالية:

1- تحقيق المشاركة العشبية والاعتماد قدر الإمكان على مبادأة الأهالي ومواردهم المحلية بالبدء بالحاجات التي تمثل أولوية هامة من وجهة نظر أبناء المجتمع.

2- ضرورة تقديم الخدمات العينية (من الدولة) بطرق تشجيع المبادأة المحلية وتجعلها أكثر فعالية مع الاستعانة بالأساليب الاختيارية والطوعية في العمل الاجتماعي.

3-شمولية المواجهة بما يحقق شمولية التنمية.

وترى الأمم المتحدة أن الدور الحكومي يتمثل في ثلاثة دوائر أساسية هي:

1- دائرة الإجراءات المباشرة:،

وتتمثل في الخدمات التي تمارس داخل المجتمع مثل خدمات الرعاية الصحية، والاجتماعية ، والتربوية ، والإرشاد الزراعي.

2- دائرة الإجراءات التدعيمية:،

وتتمثل في إعداد الباحثين في مختلف برامج التنمية لإجراء البحوث القادرة على تطوير الواقع القومي والمحلي.

3- دائرة إجراءات التنمية الشاملة :،

وتتمثل في إقامة البناء الهيكلي للإقتصاد القومي ، كالأجهزة والمؤسسات الإنتاجية الكبرى ، ومحطات القوى ، والتنظيمات المصرفية... إلخ.

ثانياً :مفهوم التنمية لدى علماء الاجتماع : ،

أ – مفهوم التنمية لدى " فيليب روب " Philip Roupp :

يرى "روب " أن التنمية هي استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، أو هي التغير العمدي لهذه الظروف ، وهي تختلف عن التغير الاجتماعي الذي يمثل حدوث تحولات اجتماعية في أي إتجاه.

ويشير " روب " إلى أن هناك ثلاثة معايير للتنمية – كما حددها جنزبرج – هي:

1، تزايد قدرات التحكم الإنساني في ظروف الحياة.

2- نمو التعاون بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد.

3- اتساع نطاق الحرية والعلاقات التعاونية.

ب – مفهوم التنمية لدى "أروين ساندرز" Erwen Sanders

يرى " ساندرز" أن مفهوم التنمية يرتبط بمبدأين أساسيين هما :

1- ميدان التنمية الاقتصادية :

باعتماده على مفاهيم فرعية أخرى مرتبطة بالإرشاد الزراعي والإصلاح الريفي والتخطيط .

2- ميدان تنظيم المجتمع :

باعتماده على مفاهيم الرعاية الاجتماعية والتشريع الاجتماعي وتعليم الكبار.

ويرى ساندرز أن هناك أربعة مداخل أساسية تشكل الإطار النظري لتنمية المجتمع هي :

التنمية كعملية : as process ،

حيث تكون التنمية متمثلة في سلسلة من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمتعاقبة والمرتبطة بهدف ، والتي من خلالها ينتقل النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيداً.

التنمية كمنهج : as an approach

حيث يكون التركيز على التنمية كمدخل للعمل ، أي التركيز على المنجزات وليس على العمليات المتعاقبة .

التنمية كبرنامج : as a program

حيث يكون التركيز على الإجراءات المتبعة لتنفيذ مجموعة الأنشطة الواقعة في نطاق البرنامج .

التنمية كحركة : as a movement

حيث يكون التركيز على الارتباط الجماهيري بقضية التنمية وكيفية تحويل الجماهير إلى عنصر إيجابي فاعل في الموقف الإنمائي (أي تحويل التنمية إلى حركة شعبية) .

ويؤكد ساندرز على أربعة أبعاد رئيسية في أيديولوجية التنمية في نظريته هي :

1- بعد الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم .
2- وبعد الطوعيه.
3- وبعد الحفز الاستثارة.
4- وبعد الخدمة والتضحية بالذات.

ج – مفهوم التنمية لدى "جاكسون ودكسون" : Gaxonn & Duxon

يتفق العالمان على أن التنمية هي " عملية تشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك على أنفسهم " ويعني ذلك:

1- أن التنمية لديهما تعتمد على الجماهير .
2- وأنها عملية وليست واقعة.
3- وأنها تتطلب التنظيم .
4- وأنها مدخل دينامي لمواجهة المشكلات .
5- وأخيراً أنها تربيةلأهالي المجتمع المحلي باعتبار ذلك الغاية العظمى للتنمية .

د – مفهوم التنمية لدى" وليم بيدل" : William Biddle

يرفض بيدل فكرة تقديم الخدمات والتسهيلات الجاهزة من خارج المجتمع المحلي ، ويتبنى فكرة معايشة الأهالي وحثهم على استحداث التجديدات من الداخل حتى يصلوا إلى درجة من النضج الذاتي بحيث يصبحون قادرين على مواجهة مشكلاتهم.

ويؤكد بيدل على أن التنمية عملية تربوية تعتمد على الظروف المحلية من خلال عدة مراحل هي :

1- المرحلة الاستكشافية .
2- المرحلة النقاشية .
3- المرحلة التنظيمية .
4- ومرحلة النشاط أو التنفيذ .
5- ومرحلة التقييم.
6- ومرحلة الاستمرار.

هـ- مفهوم التنمية لدى ارثر دنهام : Arther Dunham

يذهب "دنهام" إلى أن تنمية المجتمع هو نشاط منظم لتحسين الأحوال المعيشية وتحقيق التكامل الاجتماعي وممارسة الأهالي لعملية التوجيه الذاتي. ويشير دنهام أيضاً إلى أن هناك أربعة عناصر متضمنة في مفهوم التنمية هي :

1- البرنامج المخطط لاحتياجات المجتمع .
2- دعم العون الذاتي وتطويره.
3- المساعدات الحكومية .
4- وأخيراً تحقيق التكامل بين التخصصات والأنشطة.

و - مفهوم التنمية لدى العبد : Al Abd

يرى " العبد " بأن التنمية عملية المقصود منها تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الجهات (الهيئات / المؤسسات) الحكومية بأساليب ديموقراطية لحل مشاكل المجتمع ، ورفع مستوى معيشة أبنائه (اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا) ومقابلة احتياجاتهم المستمرة بالانتفاع الكامل بكافة الموارد المتاحة (الطبيعية ، البشرية ، الفنية، المالية).

ويؤكد " العبد " أن الوسيلة العملية لتنمية المجتمع تكمن في الاعتماد على الجمعيات والهيئات الأهلية المحلية التي تنظم في محيطها الجهود التنموية والإصلاحية المختلفة ، على أن تنظم صلة هذه الهيئات بالأجهزة الحكومية المقدمة للدعم الفني.

ي - مفهوم التنمية لدى" محرم ": Moharram

يشير محرم إلى التنمية باعتبارها عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل والمتكامل بمختلف نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، يقوم بها أبناء المجتمع المحلي ، بنهج ديموقراطي، وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل تنمية المجتمع المحلي مع مجتمعه القومي الكبير .

ويعني المفهوم التجريدي السابق أنه يتضمن العديد من العناصر (المفاهيم الإجرائية) التي يجب التعامل معها بحرص عند التخطيط للتنمية وهذه العناصر هي:

العملية :

ويقصد بها أن التنمية هي عبارة عن سلسلة من الإجراءات والأنشطة المتتالية والمتتابعة التي تتم عبر فترة زمنية والمرتبطة بهدف.

التغيير:

ويقصد به نقل المجتمع المحلي إرادياً وقصداً من حال إلى حال.

الارتقائية :

ويقصد بها أن يكون الحال الذي انتقل إليه المجتمع بموجب عمليات التغيير أفضل من سابقه بمعايير المثل العليا في الحياة.

التخطيط :

ويقصد به أن تكون خطوات عملية التنمية محسوبة التوقعات وفق برنامج زمني محدد تتوزع فيه الأدوار والمسئوليات، مقدرا لكل منها التكلفة المادية والعائد المتوقع (ماديا واجتماعياً).

الشمولية:

ويقصد بها أن يكون التغير إيجابياً، كليا عاماً وليس جزئياً أو قطاعياً، شاملاً البناء الاجتماعي (بنظمه المختلفة) بنائياً ووظيفياً في تزامن متسق.

التكاملية :

ويقصد بها تكامل نواحي النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، دون أن ينشأ عنها أية اختلالات أو فجوات تؤثر في النظم القائمة، وبما يضمن استمرارية وتواصل التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية من جهة، كما يقصد بها أيضاً تكامل تنمية المجتمع المحلي في إطار مجتمعه القومي الكبير دون سيطرة أي منهما على الآخر واستنزافه لصالحه.

المبادرة الذاتية:

ويقصد بها قيام أبناء المجتمع المحلي بمبادراتهم وأسهامتهم ومشاركتهم الإيجابية من أجل تنمية مجتمعاتهم، على أن تتسم هذه المبادرات بالاستمرارية فكرا وتخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً.

ديموقراطية النهج:

ويقصد بها عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية واقتسام عوائدها وتوزيع مردوداتها ، ويتم ذلك من خلال الاستمالة ، والإقناع ، والإسهام ، وليس الجبر والقهر والإرغام.

المساعدات (المساندة)الحكومية:

ويقصد بها مساندة الدولة للجهود الأهلية لأبناء المجتمع ، متمثلة في الدعم المالي والفني المقدم عن طريق أجهزة الدولة ومؤسساتها المعنية بالتنمية ، شريطة أن يكون متكاتفا مع جهود أبناء المجتمع المحلي وليس مناوئا أو معارضاً لآمالهم . هذا الدعم ليس بدلاً أو كافياً عن جهود أهل المجتمع المحلي ، فالجهود الأهلية هي الأصل والأساس ، والمساندة الحكومية مكمل لها.

ثالثا:علاقة مفهوم التنمية بالمفاهيم الأخرى :

يرى البعض أن المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية مثل خدمة المجتمع ، وتنظيم المجتمع ، والتغير الاجتماعي هي مفاهيم مرتبطة ومتداخلة وتستهدف جميعاً آليات تنمية المجتمع عامة، والمجتمع المحلي خاصة، وأن التمييز بينها إنما يتم لأغراض دراسية للوقوف على الفروق الطفيفة بينهما فقط، وفيما يلي عرض لهذه المفاهيم:

أ – التنمية وخدمة المجتمع : Development & Social Services

علمنا فيما سبق أن التنمية هيه العملية التي بمقتضاها تتوحد جهود الدولة والأهالي لأحداث تغير اجتماعي مقصود ومرغوب ، والتي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وفقاً للأسس والقواعد العلمية ، بحيث تحدث هذه التنمية بشكل شامل ومتوازن ومتكامل لكافة جوانب الحياة.

أما خدمة المجتمع فهي مهنة تطبيقية تعمل على مساعدة الأفراد والجماعات على حل مشكلاتهم الاجتماعية في إطار مباشر للعمل مع المجتمع بمستوياته المختلفة (فرد / جماعة / مجتمع).

ب – التنمية وتنظيم المجتمع :Development & Society Organizing

تختلف التنمية عن تنظيم المجتمع والذي يعتبر طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية التي تلتزم بإطار الخدمة، حيث يتأثر بقيمها ، ويهتم بمجال العلاقات الاجتماعية على مستوى المنظمات والمجتمعات بهدف مساعدة المجتمع للوصول به إلى درجة متقدمة من التنظيم والنضج الاجتماعي للعلاقات ، وفي فهم المشكلات وفي المقدرة على مواجهتها إلى أن يحقق أهدافه فتتسابق وتتكامل جماعاته وتصل إلى إشباع احتياجاته بأقل قدر من الصراعات الاجتماعية، ومن ثم تتحقق أهداف المجتمع المنشودة.

وقد ميز "السمالوطي" نقلا عن "شيراد" بين المفهومين علي أساس المنطلق التاريخي كما يلي:

(1) من حيث ظروف النشأة:

تطورت مناهج تنظيم المجتمع عن مؤسسات تنظيم الإحسان في مجتمعات الغرب التي بدأت تظهر منذ عام 1869 في إنجلترا وعام 1877 في أمريكا .

أما مفهوم تنمية المجتمع تطور بعد الحرب العالمية الثانية عن مفاهيم التربية الأساسية وتعليم الكبار والإصلاح الريفي.

(2) من حيث الهدف والنشأة:

استهدفت حركة تنظيم المجتمع علاج مشكلات التقدم الناجمة عن تزايد حركات التصنيع في المجتمعات الحضرية الغربية.

بينما استهدفت حركة تنمية المجتمع مواجهة مشكلات التخلف بالدول النامية والمتخلفة ذات الطابع الاستاتيكي.

(3) من حيث مجالات النشاط ومضمونه:

نتيجة لاختلاف النشأة ومجال التطبيق تختلف المشكلات التي تقتضي المعالجة فقد اتجهت حركة تنظيم المجتمع إلى علاج بعض المشكلات التي نجمت عن تعاظم حركة التصنيع في ظل نظام الحرية مثل تفكك الأسرة وانحراف الأحداث.. إلخ.

أما حركة تنمية المجتمع فقد اتجهت إلى مواجهة بعض المشكلات المتعلقة بضروريات الحياة في المجتمعات الريفية مثل التنمية الزراعية والحيوانية والرعاية الصحية... إلخ.

(4) من حيث طبيعة الجهاز المشرف على البرنامج:

نشأت حركة تنظيم المجتمع في ظل المؤسسات والتنظيمات الأهلية بما يتفق مع طبيعة النظام الرأسمالي الغربي الذي يحول بين تدخل الدولة في شئون الحياة الاجتماعية إلا في أضيق الحدود.

أما حركة تنمية المجتمع فقد ظهرت منذ البداية كجزء من النشاط الحكومي في الدول المتخلفة والنامية .

(5) من حيث مجال التطبيق :

طبق منهج تنظيم المجتمع في بداية ظهوره في المجتمعات الحضرية، بعكس الحال بالنسبة لمنهج تنمية المجتمع الذي ظهر وطبق في المجتمعات الريفية .

(6) من حيث المحافظة والثورية:

يعتبر منهج تنظيم المجتمع منهجا محافظا حيث يحاول الإصلاح في نطاق النظام الاجتماعي الكلي السائد، أما منهج تنمية المجتمع فهو يحاول إحداث تغيير شامل في بناء ونظم المجتمع المحلي.

ج–التنمية والنمو : Growth

ويختلف النمو عن التنمية باعتباره حراكا لا شعوريا بالنسبة للمجتمع ، قد يشعر به جزئياً لا كلياً، ويحدث النمو تلقائياً في المجتمع وفي قطاعاته وأنشطته بدون توازن أو تكامل أو ارتباط بأهداف عامة قومية وهنا تحدث ظاهرة التخلف الثقافي (Cultural Lag) وهي تؤدي إلى ظاهرة أخرى ألا وهي التخلف التنفيذي للمشروعات القومية (Achievement Lag) ولذا فالتنمية تعني الشمول ولا تحققها إلا خطة شاملة متوازنة متكاملة . أما النمو فيعني قطاعات أو مشروعات أو برامج مختلفة، وكل يسير في طريقه بدون ترابط في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية.

د – التنمية، والتنمية المتكاملة، والتنمية المتواصلة :

Integrated & Sustainable Development

يشير "ريحان" الي التنمية المتكاملة بأنها مستحدث تنظيمي يهدف الي خدمة السكان الريفيين من خلال جهود وكالات متعددة تتكامل أنشطتها سواء علي مستوي المناطق المشمولة بخدماتها، اوعلي مستوي مكونات البرامج المستخدمة، او علي مستوي القطاعات، أو علي مستوي الإنسان والموارد الطبيعية في آن واحد، أو علي مستوي المناطق الريفية والحضرية التي تقع في نطاق إقليم واحد. مما يتطلب الإشارة إلي خصائص التنمية الريفية المتكاملة:

(1) فقراء الريف هم المستهدفون بصفة أساسية من برامج التنمية الريفية المتكاملة.
(2) تكامل المفاهيم التنموية آخذين في الإعتبار التفاعل والدعم المتبادل بين المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية.
(3) التسليم بأهمية المبادرات المحلية وتعظيم الموارد المتاحة كخطوة ضرورية لحيوية البرامج التنموية .
(4) يسعي نموذج التنمية الريفية المتكاملة إلي تحقيق الرخاء الريفي إعتماداً علي مبدأ التوجيه والإرشاد لجميع أبناء المجتمع المحلي دونما تمييز لفئة عن غيرها، خلافا لنماذج التنمية الأخري التي تسعي للتركيز علي أحد الأبعاد التنموية فقط كالبعد الاقتصادي مثلا (التنمية القطاعية).
(5) تنادي التنمية الريفية بالمشاركة الشعبية والعدل الاجتماعي مع التحيز الواضح للفئات الأقل قدرة في المجتمع المحلي.
(6) التنمية الريفية المتكاملة كنموذج تنموي يتسم بالشمول لاعتماده علي منهج النظم الذي يوازن بين كل من مكونات زيادة الانتاج والانتاجية ، ومكونات تحقيق العدالة الاجتماعية.
(7) تعتمد التنمية الريفية المتكاملة علي أسلوب اللامركزية في اتخاذ القرارات إذ تتبع نموذج التخطيط من أسفل إلي أعلي Bottom، up model planning

في حين تشير التنمية المتواصلة إلي استغلال الموارد المتاحة واستثمارها بما يحفظ حق الأجيال القادمة فيها.

هـ-التنمية والتغير الاجتماعي :

Social Change and Development

التغير الاجتماعي ظاهرة وحقيقة اجتماعية برهنت عليها دراسة وتحليل تاريخ المجتمعات وتفسير العوامل التي كانت لها آثارا في تغيرها. ولا يبقى أي مجتمع مهما كان منعزلاً عن المجتمعات الأخرى في حالة ثابتة إلا لو تجمدت احتياجاته، فمقابلة كل احتياج تحتاج إلى تغير اجتماعي أو ينتج عنها تغير اجتماعي تتغير فيه القيم وأنماط السلوك بقدر طفيف أو بقدر واضح سريع.

ويتغير المجتمع سواء في علاقاته الاجتماعية، أو في الطرق التي ينهجها في إنتاجه لضروريات معيشته الجماعية تحت ضغوط الاحتياجات المادية والمعنوية أو تحت تأثير انتشار العناصر الثقافية من المجتمعات الأخرى التي تربطه بها علاقات اقتصادية أو اجتماعية، أو عن طريق وسائل المواصلات أو

التبادل التجاري أو الثقافي ، وقد يكون التغير الاجتماعي بطيئاً أو سريعاً حسب تقبل المجتمع أو احتياجاته وأطره القيمية Value Systems ، وكذلك حسب قوة العناصر الثقافية الداخلة إلى المجتمع ، وقدرة المجتمع على امتصاصها أو تمثيلها (Social Assimilation) .

وتعتبر التنمية (بصورة مؤكدة) سبباً فعالاً من أسباب التغيرات الاجتماعية، وقد تكون هي نفسها جزءاً من قيد التغير ولكن لا تحدث كل التغيرات الاجتماعية ، وقد يحدث التغير الاجتماعي كأثر لاكتشاف موارد طبيعية جديدة تؤثر على المستوى المعيشي للأفراد ، وقد يحدث التغير نتيجة لوصول الخدمات للجماهير ، وهو ما يؤثر على العلاقات الاجتماعية ويغير بعض القيم والمعايير الاجتماعية في اتجاهات مضبوطة وربما في اتجاهات عشوائية ولا شعورية.

لذا فالتغير الاجتماعي كأثر للنمو في القطاعات المختلفة هو عملية ينساق إليها المجتمع ليواجه هذه العوامل المؤثرة ويتحرك في اتجاه الانتقال من البسيط إلى المعقد، ومن التجانس إلى اللامتجانس، وهو عملية مزدوجة من الترابط والتفكك فإذا كان التكامل والترابط أقوى كان التغير نحو التقدم الاجتماعي، وأما العكس فيكون عاملاً ودليلاً على التخلف الاجتماعي، أما التغير الاجتماعي الذي يحدث كنتيجة للتنمية فهو تغير اجتماعي شعوري متكامل يقوم به المجتمع وينعكس على أساليب معيشية حسب تحقيق أهداف خطة التنمية.

و- التنمية ورأس المال البشرى :

Development & Human Capital

يشهد العالم الآن ثورة كبيرة في الاستثمار البشرى ، والتي تبدو كونها حصيلة دراسات كثيرة من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين ، فقد أوضح أدم سميث A.smith أن قدرات ومهارات الأفراد هي جزء أساسي من ثروة الأمم، بل هي ركن من أركان رأس المال الثابت .

ويذهب الفريد مارشال A.Marhal إلى أن المواهب الإنسانية هي المحرك لبعض القوى الاقتصادية ، فهذه المواهب هي المحركة لعمليات التنظيم وأدوات الإنتاج بل هي المبدعة للأفكار العلمية والأدبية الداخلة في التطبيقات ، وهي لذلك بمثابة رأس المال أو ثروة غير مادية تعمل على خلق الثروة المادية ، ومن ثم فإن الاستثمار في الموارد البشرية يكون عائده أكبر من العائد في الاستثمار في المشروعات، وهو ما يعرف بنظرية "المواهب الإنسانية" (Shultz 1968).

كذلك أشار جون ستيوارت ميلJ.S.Mill. إلى قيمة التراث العلمي والأدبي في المجتمع ، والذي بدونه لا تؤثر القوى الإنتاجية تأثيراً عميقاً في تقدم الأمم ، وأكد ذلك بإشارته إلى تدمير الجزء الأكبر من رأس المال المادي لدول الحلفاء خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ومع ذلك نجحت هذه الدول في إعادة بناء اقتصادياتها بفضل ثروتها العلمية والأدبية (مصطفي ، 2005).

ومع بداية الستينات من القرن الماضي أوضح Shultz (1968) مؤسس مدخل التنمية البشرية وواضع فلسفته، أن الاستثمار في رأس المال البشرى هو المسئول عن الزيادة المدهشة في الدخل الحقيقي للفرد ، ويقصد بذلك أن المكونات النوعية مثل المهارات والمعارف والخصائص المشابهة هي التي تؤثر على القدرات الإنسانية للقيام بالعمل المنتج.

ويرى Shultz (1961) أيضا أن قياس عوائد التنمية بالنسبة للفرد والتي تتمثل في مستوى معيشته تعبر عن مستوى رأس ماله البشرى الناجم عن تحسين قدراته الإنسانية خاصة في مجالات الصحة والتعليم الرسمي ، والتدريب، والبرامج الموجهة للكبار ، وهجرة الأشخاص والأسر لتتوائم مع فرص العمل المتغيرة .

ويتفق Honson (1964) مع ما ذكره Shultz في أن رأس المال البشرى يتمثل في جميع القدرات المكتسبة في الإنسان والتي تأتى نتيجة الاستثمار فيه .

وهكذا تأسس على جهود السلف وتبلور مفهوم رأس المال البشرى "Human capital" والذي يرجع إلى T.W. Shultz إثرائه ووضع فلسفته وآليات تطبيقه، حيث ميز بين أوجه الأنفاق ، فهناك الإنفاق على الاستهلاك ، والإنفاق الموجه إلى تنمية القدرات ، والإنفاق المؤدى إلى كلاهما (الاستهلاك + تنمية القدرات) ، ومن ثم يجب توجيه الجهود لقياس بناء رأس المال البشرى وأثره على الدخول .

وفي إطار هذا المفهوم ظهرت محاولات عديدة لكل من Baron & Hannan (1994) لتأهيل مفهوم رأس المال البشرى، Pierre Bourdieu(1988) لمفهوم رأس المال اللغوي والثقافي Linguistic & Cultural Capital، (Stragler & Becker) لمفهوم رأس المال الاستهلاكي Consumption Capital بالإضافة لمماثلات أخرى مثل رأس المال الاقتصادي Economic Capital ، ورأس المال الاجتماعي والثقافي Social and Cultural Capital (Bourdieu, 1988).

ويختلف "جامع"،(2001) مع ما سبق في تحديد مفهوم رأس المال البشرى في نطاق محاوره التقليدية المتمثلة في التعليم والصحة والخصائص الاقتصادية ،

حيث يرى أن البشر هم صانعوا الحضارات ، وإذا لم يتمكن من فهم مواهبهم وقدراتهم المدهشة فسوف يظل مفهوم رأس المال البشرى قاصراً عن الفهم الذي يستحقه ، ويرى أنه لفهم رأس المال البشرى علينا أن ندرك مكونات مفهوم القدرات البشرية والتي تتمثل في:

1 – المكون السيكولوجي :

ويضم الابتكار والتجديد، والدافع الإنجازى، الارتضاء النفسي، والتقمص الوجداني، والروح المعنوية، والانتماء للجماعة.

2 – المكون السوسيولوجي:

ويشتمل على التعليم، والتدريب، وبرامج تعليم الكبار، وتأقلم العمالة المهاجرة، والتناسب بين السكان والموارد، والأداء المنظمى، والتخطيط والإدارة، ومشاركة المرأة، والترابط المجتمعي.

3 – المكون الاقتصادي:

ويشير إلى الرشادة الاقتصادية والتوازن بين صيانة الموارد واستقلالها، والشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتمكن الجماهير من رأس المال، وعدالة التوزيع، وصيانة البيئة، والممارسة الرشيدة للتمويل العام.

4 – المكون السياسي:

كتعميق المشاركة السياسية، الديمقراطية وتوسيع اختيارات الناس، والتأمين الإنساني ضد الجوع والمرض والقهر والجريمة .

5 – المكون الثقافي :

ويشتمل على المعتقدات والهوية الثقافية، والانفتاح الثقافي، والالتزام بالقيم والمعايير، والحد من التناقضات الثقافية.

ويرى "جامع" أن هذه البنود المذكورة قد تمت دراستها في أدبيات العلوم الاجتماعية نوعياً وقياسياً ووصفها هكذا لا يمكن وصفه بالابتكار، بل أن الابتكار المنتظر للانطلاق بهذا المفهوم هو التكامل التخصصي الذي يضع هذه الجزئيات في منظومة حيه متكاملة يتعاظم فيها الأثر التفاعلي Interaction Effect لتضافر العلماء حتى يتمكنوا من إدراك ما فشلوا في إدراكه وهم يعملون بمفردهم . (جامع، 2001).

ز – التنمية ورأس المال الاجتماعي :

Development & Social Capital

رغم ظهور هذا المفهوم في مقابلة مفهوم رأس المال الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر ، إلا أنه لم يلق رواجاً إلا في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين ، وذلك بعد ظهور مفهوم رأس المال البشرى ، ويعالج قصوره كمفهوم شامل جامع من وجهة نظر العلماء العاملين في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (Mauzalis ،1992) .

ويشير Bourdieu إلى أن كفاءة رأس المال الاجتماعي تعتمد على عضويته ومكانته داخل المجموعة الاجتماعية التي أسس أعضائها الحدود الجماعية من خلال تبادل الأشياء والرموز، ويرى أيضا أن العادات Hapits ، ووجهات النظر Point of views، والميول Dispersions المشتركة بين الناس تعمل من خلال شبكة وتصبح منظمة في علاقة مواطنة، والطريق إلى رأس المال الاجتماعي هو أن يمتلك الناس روابط الأفراد الذين يملكون كميات أكبر من رأس المال الاقتصادي، رأس المال الثقافي، والذين يمكن أن يمدوا لهم يد العون بطريقة أو بأخرى، أى أن رأس المال الاجتماعي يتطلب شبكة من الروابط والالتزامات الاجتماعية (Bourdieu ،1990).

كذلك أوضح Smart (1993) أن الطريق الوحيد لفهم وجود رأس المال الاجتماعي هو العائد الذي يحققه لرأس المال الاقتصادي من حيث زيادته.

في هذا الإطار عرف Colman (1988) رأس المال الاجتماعي على أنه مجموعة من الموارد التي تتمثل في العلاقات العائلية بين الأفراد والجماعات، وفي المنظمات الاجتماعية التي تعود بالنفع على الأفراد وعلى التنمية الاجتماعية، أى أنه موجود في الأفراد أنفسهم ومساعد لهم على الإنتاج لتحقيق الأهداف الفردية والجماعية، ويتواجد في الثقة، والمعلومات، والمعايير والمبادئ، والعقوبات الفعالة والمؤثرة، وعلاقة السلطة والنفوذ، وامتداد الواجبات والالتزامات داخل المجتمع، وجميعها خواص في البناء الاجتماعي، تعمل على مستوى الفرد والجماعة.

ويعرف Fukayama (1995) رأس المال الاجتماعي بأنه مقدرة الناس للعمل سويا لتحقيق أهداف مشتركة للجماعات والمنظمات ، "فالولاء" يرفع من استجابات الأفراد للعمل، والعمالة المتعاونة تقود الاقتصاد وتحقق الرخاء مثل اليابان.

وفي الصين نجد أن الروابط الأسرية وقفت حائلا دون صلات جديدة، ووقفت حائلا دون التطور، وفي فرنسا مثلت البيروقراطية القانونية أنماطاً قانونية صلبه في جو العمل قيدت الكفاءة، وهكذا فإن رأس المال الاجتماعي كقوة يعمل

كسلاح ذو حدين إيجابي في بعض المجتمعات، وسلبي في مجتمعات أخرى، وربما داخل المجتمع الواحد بين طبقاته.

ويمكن قياس رأس المال الاجتماعي عن طريق الحصر للمنظمات والجمعيات التطوعية والأسر، ومعدلات المشاركة في المنظمات، ومدى جوده العلاقات بين الأفراد داخل المنظمات المختلفة، وعدد المشاركين في الصحف والخدمات ودورها في تحسين الظروف المجتمعية، وتشجيع المبادئ الديمقراطية (Combetta, 1988).

ويرى Paxton (1999) أن رأس المال الاجتماعي يتمثل في ثلاثة عوامل هي:

1 – الثقة Trust وتتمثل في ثقة الفرد في الآخرين، وثقة الفرد في المؤسسات القائمة (التشريعية، التنفيذية، التعليم).

2 – الاتحادات Associations وتتمثل في الروابط القائمة بين الأفراد واتجاهاتهم مع بعضهم البعض، وجميعها تسمح بانتقال الموارد، وتبادل العلاقات، وتدفق المعلومات، حيث تعمل جميعها على تأمين المشاركة وصيانة الديمقراطية ومن ثم تنعكس على درجة الرضا القائم عن المكان.

3 – المشاركة السياسية والتطوعية باعتبارها ناتجاً من نواتج رأس المال الاجتماعي.

كما أشار Ebarts (2000) في نموذجه أن رأس المال الاجتماعي لأي مجتمع يتكون من مجموعة المنظمات والروابط بينها ، وقابلية هذه الروابط للعمل معاً.

ويشير جامع (2001) إلى أن المكون الأساسي لرأس المال الاجتماعي يتمثل في:

1 – مستوى المشاركة الشعبية.

2 – درجة رأسمال الثقة.

3 – مستوى عضوية المنظمات.

4 – شبكة العلاقات التعاونية الاجتماعية.

5 – المستوى القيادي.

ويعكس الشكل رقم (1) مكونات رأس المال الاجتماعي كما يراها "جامع "

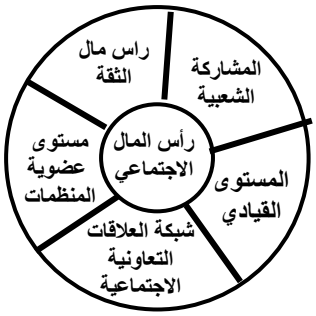

شكل رقم (1) مكونات رأس المال الاجتماعي
المصدر: جامع، 2001 ، ص : 17

ح – التنمية والتنمية البشرية :
Development & Human Development

استمراراً لتطور أدبيات المفاهيم المتعلقة بالتنمية، ولد مفهوم التنمية البشرية من رحم المفهومين السابقين له، وقد ظهر لأول مرة في إعلان بودابست عام 1987، حيث ركز المفهوم على ما يلي :

1 – لابد أن تعتمد الخطط المحلية والسياسات العالمية على المعرفة التامة باستراتيجيات التنمية البشرية، وأن تتبنى وسائل لقياس تأثيرها على رفاهية الإنسان.

2 – يجب تنمية الطاقة البشرية Human Potential إلى أقصاها من خلال جعل التعليم متاحاً للجميع بما في ذلك محو أمية الكبار.

3 – ضرورة رفع مستوى المعيشة وتوفير الاحتياجات الأساسية من خلال استراتيجية التنمية مع وضع أسس اجتماعية تعتمد على توزيع الدخل .

4 – أخذ تأثيرات التكنولوجيات الحديثة على العمالة ، خاصة في الدول النامية التي تحتاج لتدريب واسع المجال في هذا الشأن .

5 – ضرورة وجود تعاون دولي أكبر في مجال التنمية البشرية ، وتوفير الإقراض لخدمة مجالات التعليم والصحة والتدريب، مع موائمة سياسات الإقراض لمتطلبات التنمية البشرية .

وفي ضوء ذلك يرى فريق من العلماء أن التنمية البشرية هي عملية إعداد أفراد المجتمع إعداداً جيداً وسليما كي يتمكنوا من المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والسياسية في بلادهم (عبد الجواد ، 1984).

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الانمائى (UNDP, 1990 ، ص:26) مفهوم التنمية البشرية بأنه عملية توسيع مجال الخيارات أمام الناس ، وذلك بإعدادهم صحياً وتعليمياً وبيئياً ، واقتصادياً ، وسياسياً بهدف تمكينهم من المشاركة الفعالة في تنمية مجتمعاتهم .

ثم جاء مؤتمر القمة الاجتماعية العالمي الذي انعقد في الدانمارك في الفترة من 6،12 مارس 1995 والذي ركز على أهمية التنمية الاجتماعية والبشرية حيث تمثلت أهداف مؤتمر القمة الاجتماعية في الآتي :

1- جعل الناس محور التنمية، وتوجيه الاقتصاديات لتلبية احتياجات البشر .
2- العدالة في استغلال البيئة لضمان حقوق الأجيال التالية .
3- وجود التكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .
4- تحقيق التوزيع العادل للدخل .
5- تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .
6- العمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وحماية حقوق الأطفال والشباب.
7- تعزيز القدرات الشخصية للناس كافة والمرأة بصفة خاصة من خلال مشاركتهم في صنع وتنفيذ وتقييم القرارات المؤثرة في رخاء مجتمعاتهم .
8- توفير حياة أفضل للمسنين .
9- توسيع وتحسين فرص المرأة في كافة مجالات حياة المجتمع .
10- توفير كافة الضمانات التي تكفل مشاركة المحرومين والمستضعفين في التنمية الاجتماعية والبشرية.

وتدعماً لذلك فقد نصت مذكرة 20-20 للتنمية البشرية على عدد من الأهداف هي:

1- التعليم الابتدائي العالمي للبنات والأولاد .
2 – تقليل أمية الكبار بنسبة 50%.
3 – الرعاية الصحية الأولية للجميع .
4 – القضاء على حالات سوء التغذية الشديدة وخفض معدلاتها بنسبة 50%.
5- توفير خدمات تنظيم الأسرة لجميع الأزواج الراغبين فيها .
6 – توفير مياه الشرب الآمنة للجميع.
7 – توفير العروض لتأمين فرص التشغيل الذاتي .

ويضيف (عمار ، 1997، ص ص:116،117) أن هناك عدداً من المضامين الاجتماعية للتنمية البشرية يجب أخذها في الاعتبار عند وضع مفهوم شامل للتنمية البشرية ، وهذه المضامين هي :

1 – مدى إشباع الحاجات الإنسانية للنمو الجسدي من مأكل وملبس ومشرب ومسكن وصحة وأمن .

2 – مدى إشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية من تعليم ومعرفة وتنمية مهارات وعمل نافع وتواصل اجتماعي وتأمين حياة وترويح واتصالات .

3 – مدى إشباع الحاجات النفسية وتشمل الطمأنينة أو الاعتراف بقيمة الإنسان ومحيطه الاجتماعي، وحب الاستطلاع والتجربة والانتماء والهوية واكتساب الخبرة.

4 – مدى القدرة على المشاركة في الحياة العامة سياسياً واجتماعياً بما في ذلك الانضمام إلى التنظيمات والنقابات، وجماعات الضغط الأخرى المشاركة في صنع القرار، ومتابعة تنفيذه وتقييمه، والمشاركة العادلة في ثمرات العمل.

5 – مدى إشباع الحاجات المعنوية، وتشمل حرية التعبير والرأي، والقدرة على الفعل والتأثير، والتغيير، والأفكار والإبداع.

وقد دفعت هذه الجهود بضرورة وضع مفهوم واضح لتنمية الموارد البشرية يعالج الغموض المرتبط بما سبقه من مفاهيم ويتعدى تنمية القدرات والمهارات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل والكفاءة فقط ، ليشمل العناصر الاجتماعية والنفسية والثقافية والخصائص الفكرية والانفتاح الفكري الذي يمكن الفرد من السعي لتحقيق المزيد من الرخاء الاجتماعي .

وفي هذا النطاق قام كل من "محبوب الحق " و "أمارتاياس" الخبيران ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير نظرية التنمية البشرية حيث اعتبرا أن تطوير المقدرة البشرية هو هدف عملية التنمية البشرية ، وأن الهدف ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليفعلوا المزيد من الأشياء وليعيشوا حياة أفضل وأطول ، وليتجنبوا الأمراض القابلة للعلاج، وليملكوا المفاتيح لمخزون العالم من المعرفة ، أي أن جوهر عملية التنمية هو تطوير قدرات الأفراد وليست تعظيم المنفعة أو الرخاء الاقتصادي كما ينظر إليها اليوم ، وفي ضوء ذلك يتأسس مفهوم التنمية البشرية على عدة مبادئ هي :

1 – أن البشر هم عماد التنمية وأساسها ، وأن كل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يجب أن توجه لتقديم المزيد من الفرص للبشر .

2 – أن توسيع الفرص Opportunities والاختيارات Choices تمنح البشر قدرات جديدة، وتتيح لهم الإمكانية لاستخدام هذه القدرات.

3 – أن النمو الاقتصادي هام ليس فقط للتنمية البشرية ولكن للتنمية بشكل عام ، وهو ليس هدفاً في حد ذاته ، بل الهدف هو التنمية البشرية.

بمعنى أخر فإن مفهوم التنمية البشرية حسب تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP يتضمن أبعادا ثلاثة هي :

البعد الأول :

تكوين القدرات البشرية عن طريق تطوير المعرفة والصحة والمهارات .

البعد الثاني :

استخدام البشر لهذه القدرات في الإنتاج والأنشطة المختلفة .

البعد الثالث:

مستوى الرخاء المحقق مقاساً بدخل الفرد . (البدوي ، 2005).

ط – التنمية والنمو الاقتصادي:

Development & Economic Growth

تتعدد استراتيجيات زيادة الناتج المحلى خاصة في مجال الإنتاج السلعي، وغالباً ما يكون اختيار المشروعات على أساس الربحية المالية ومعدلات العائد الاقتصادي، وحيث تؤخذ التنمية الاجتماعية في الاعتبار يكون ذلك من زاوية تأثيرها على النمو الاقتصادي بينما تأثير هذا النمو على التنمية الاجتماعية لا يلقى سوى اهتمام ثانوي.

أما متابعة وتقييم خطط التنمية فاعتمدت على مؤشرات اقتصادية كالادخار، والاستهلاك، والاستثمار، وميزان المدفوعات ،ومتوسط الدخل الفردي.

ولقد أظهرت التجربة أن كثير من الدول حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفع، ولكنها لم تحقق إنجازا مماثلاً في مجالات التنمية خاصة البشرية. (تقرير التنمية البشرية المصري، 1994).

وتفسير ذلك أن الاهتمام الزائد بالتنمية الاقتصادية جاء على حساب التنمية الاجتماعية فارتفاع معدل النمو الاقتصادي ليس ضمانا لإحداث تنمية اجتماعية أو بشرية.

أما التنمية الاجتماعية فتعتبر التنمية الاقتصادية شرطا ضروريا لها، ولكنه ليس شرطاً كافياً ، فهو مرتبط بالتوزيع العادل لثمار هذا النمو الاقتصادي.

ي – التنمية وتنمية الموارد البشرية :

Development & Human Resourses

ظهرت مفاهيم رأس المال البشرى وتنمية الموارد البشرية في غمار التركيز الشديد لاهتمام خطط وسياسات التنمية على النمو الاقتصادي .

وتنطلق مفاهيم رأس المال البشرى وتنمية الموارد البشرية من نقطة تعظيم الناتج ورفع إنتاجية العمل كمبرر للاستثمار في البشر، وقد انصرفت هذه المفاهيم لاعتبار البشر قوة عمل، ومن ثم انصرف اهتمام برامج تنمية الموارد البشرية إلى مرحلة العمر الإنتاجي للإنسان وأهملت مراحل حياته الأخرى (طفولة ، صبا، كهولة).

ومن جهة أخري فان مفهوم تنمية الموارد البشرية يدعو للإستثمار في البشر من أجل توفير قوة العمل القادرة على الإنتاج ، وبالتالي تقاس كفاءة تنمية الموارد البشرية من منظور اقتصادي حيث أن التركيز يكون على توليد الدخل.

أما التنمية البشرية فإنها من منطلق توسيع الاختيارات للبشر تولى هذه الأمور، بالإضافة للدخل المتولد، أهمية خاصة ، فينظر للفرد على أنه عنصر حافظ للنظام ومشجع على التغيير.

ك– التنمية والتنمية البشرية والرفاه الاجتماعي:

Development, Human Development & Social welfare

تهدف التنمية البشرية إلى اقتلاع الفقر من جذوره بإتاحة فرص العمل الملائمة لاختيارات الجميع، ومع ذلك فان تدخل الدولة في حالات الطوارئ للتخفيف من وطأة الفقر أمر ضروري لمواجهة الكوارث المفاجئة.

وهذا يختلف عن مفهوم دولة الرفاهية (مثل دول الخليج) حيث أن الدولة هي المسئولة عن عبئ توفير أساسيات الحياة من صحة، ومواصلات، ومرافق عامة، وطعام، وكساء، وسكن...الخ ، فالمواطنون مستهلكون يستفيدون من ثمار التنمية. أما التنمية البشرية فهي التي تتحقق بواسطة الناس أنفسهم مع تشجيعهم على المشاركة في تخليق حالة الرفاهية، أي أن الرفاهية هنا تكتسب بالجهد والعمل المنتج.

ل– التنمية والتنمية البشرية والحاجات الأساسية:

Development, Human Development & essential needs

ينصرف مفهوم الحاجات الأساسية إلى أن أي استراتيجية للتنمية يجب أن تؤمن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان معاً وليس على أساس إخضاعها لسلم الأولويات أياً كان ترتيبها فيه.

ويركز مفهوم الحاجات الأساسية على الناس باعتبارهم مستهلكين، وقد بدي مفهوم الحاجات الأساسية مغرياً لدى دول الجنوب الفقيرة أول الأمر، ولكنها بدأت تشك في إمكانية تجاوزه بمرور الزمن، ويرجع ذلك لعدم وضوح أبعاد هذا المفهوم فضلاً على هلاميته كدليل لاستراتيجية التنمية.

أما التنمية البشرية فإنها تضيف إلى مفهوم الحاجات الأساسية وتؤكد على أهمية التخفيف من حدة الفقر.

إن مفهوم الحاجات الأساسية في مضمونه يهتم بتجزئة الحاجات الأساسية إلى أساسية، وكمالية، وهي تجزئه مرفوضة من منظور التنمية البشرية، فضلا على أن هذه التجزئة تكون تحكمية وهو ما يتعارض مع عملية توسيع الخيارات.

رابعا: مداخل التنمية الريفية:

Rural Development Approaches

حفلت أدبيات التنمية بمحاولات عديدة لتوصيف مداخل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، وتحاول الدراسة الراهنة توصيف وتلخيص هذه المداخل من منظور التنمية الريفية فيما يلي:

أ – المداخل الاجتماعية والثقافية للتنمية البشرية:

وهي المداخل التي تحاول تفسير التنمية بمدخلاتها الثقافية ومنها:

1 – مدخل النماذج المثالية:

ويتمثل هذا المدخل في محاولة بناء أنماط قطبية مثالية Construction of Ideal Polar Types ،تعمل علي صياغة تصورات تشتق من الملاحظة المنهجية للواقع لتحقيق هدف منهجي يتمثل في تقديم الأدوات اللازمة للبحث والفهم والتحليل (Larson &Rogers، 1962).

وقد ظهر العديد من النماذج التصورية مثل تصنيف فرديناند تونيز F.Toniez الذي أودعه في دراسته المعنونة " المجتمع المحلى والمجتمع العام"، ويقوم التصور العام لهذه الدراسة على اعتبار أن عصر المجتمع العام أو الكبير يأتى في أعقاب عصر المجتمع المحلى،ويتوسط هاتين المرحلتين مراحل زمنية متعددة تمثل التقدم المستمر نحو المجتمع الكبير، ويذهب "تونيز" أن المجتمعات المحلية تقوم على المشاركة العاطفية، والنزعات الغريزية، وروابط الدم، والملكية الجمعية، أما المجتمع الحديث فإنه يقوم على الملكية الفردية،

والمنافسة، والعلاقات التعاقدية، وسيادة القانون (السمالوطي ،1975).

وكذلك جاء هنرى سيمرمينH.S.maine. بمقابلته بين عهدين قانونين هما عهد المكانة الاجتماعية Social Status وعهد التعاقد الاجتماعي Social Cantrnat ،حيث يكون التركيب الاجتماعي في العهد الأول بسيطا، ويتزايد تعقدا بحلول العهد الثاني.

ويعتبر أميل دوركايم E.Dorkheim من أهم علماء الاجتماع الذين اعتمد على منهج المقابلة، خاصة في دراسته عن تقسيم العمل، إذ قسم المجتمع إلى نوعين:

الأول:

يقوم على أساس التضامن العضوي Solidarite Organique حيث يشبه المجتمع الكائن العضوي الذي تتباين أجزاؤه وظيفيا وتتكامل حيوياً وحياتياً وعضوياً وهنا تظهر التنوعات الفردية التي تذوب في إطار البناء المتجانس للمجتمعات البسيطة التركيب.

الثاني:

ويقوم على أساس التضامن الميكانيكي Solidarite Mechanique ،الذي يعتمد على التشابه في البنيان وعلى التوافق في الأفكار والعقائد ونماذج السلوك، حيث أن أي شذوذ فردى يعرض وحدة الجماعة للخطر ، ويرفض المجتمع أي خروج عن التوافقات الاجتماعية القائمة،ومن ثم تنتفي فيه فرص الابتكار الفردي(محرم، وآخرون، 1996).

وقد حاول تالكولت بارسونز T.Parsons بناء نظرية مماثلة أطلق عليها نظرية بدائل النمط "Pattern Alternative" ،حيث تفسر النقلة الثقافية للمجتمعات من التخلف للتقدم، وهي تقوم على خمسة متغيرات أساسية تتحول من خلالها المجتمعات من قيام المركز على أساس العلاقات والاعتبارات الشخصية والوراثية والعائلية Ascription إلى قيامها على أساس الإنجاز Achievement ،ومن سيادة المحسوبية والخصوصية Particularization في اتجاه سيادة القانون والعمومية Universally ،ومن سيادة الوجدانية إلى العقل والرشد ، ومن التوجيه الذاتي Self – Orientation إلى اتجاه التوجيه الديمقراطي الجماعي Group Orientation ، ومن اللاتخصص الوظيفي إلى التخصص الوظيفي (تيماشيف،).

ويحاول أنصار هذا المدخل فهم قضايا التخلف والتقدم في ضوء تنميط المجتمعات وإقامة نماذج مثالية .

2 – مدخل المتصلات الثقافية :

لقد حاول العديد من الباحثين مثل روبين وليامز R.Williams مناقشة القضية من زاوية مفهوم المتصلات الثقافية Culture Continums وهنا لا يقوم الفكر على أثاث الثنائية بل على أساس الاستمرار والتحول ، ولعل أهم المشاكل التي واجهت أصحاب هذا الاتجاه هو عدم إمكانية تحديد المراحل الوسيطة بين التركيبات التصورية أو الأنماط المثالية، مما جعلهم يكتفون بتوضيح خصائص الأقطاب المتصورة (السمالوطى ، 1973) .

ب – المداخل الاجتماعية – الاقتصادية :

1 – مدخل التحضر :

ويحاول أنصار هذه المداخل تفسير التنمية البشرية بمدخلات اجتماعية تاريخية اقتصادية ، ديموجرافية وتوضيح علاقاتها المتداخلة في حدوث التنمية وتفسيرها .

حاول بعض الدارسين مثل كنجزلى دافيز K.Davis ربط التخلف والتنمية بعمليات التحضر Urbanization والتي ترتبط في نظرهم ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية والتحول الثقافي والاجتماعي بوجه عام، حيث يرون أن نسبة التحضر هي خارج قسمة عدد سكان المدن على العدد الكلى للسكان داخل الدولة .

وترتبط نسبة التحضر بقضايا التقدم والتخلف، حيث نجد أن هذه النسبة أكثر انخفاضاً في الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة، وتتناسب هذه النسبة عكسياً مع العاملين في الزراعة من السكان .

وبوجه عام فإن أفكار هذا المدخل يتخذون من درجة التحضر والكثافة الزراعية معيارا للتخلف والتقدم، ويذهبون إلى أنه مع تراكم برامج التنمية وأتساع نطاق التحضر سوف تتناقص أعداد السكان الريفيين ليس فقط كنسبة إلى العدد الكلى للسكان، بل تناقصا مطلقا كما حدث في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى. (السمالوطى ، 1973)

2 – مدخل المراحل التاريخية :

حاول أنصار هذا المدخل فهم قضايا التخلف والتقدم من خلال توضيح طبيعة المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات . فإذا كان أنصار مدخل النماذج المثالية يعتمدون على نماذج تصورية قطبية، فإن أنصار هذا المدخل حاولوا بيان المراحل الوسيطة التي تقع بين قطبي التخلف

والتقدم، فقد حاول الاقتصادي الألماني كارل بوشر K.Bucher(نامق ،1967) تقسيم مراحل النمو المجتمعي إلى ثلاثة مراحل أساسية :

أ – مرحلة الاقتصاد الريفي المستقل :

تتسم بالتركيز على الإنتاج الزراعي مع ضآلة حجم الإنتاج بوجه عام وبعدم ظهور نظم التبادل المعقدة ، حيث يتم استهلاك ما ينتج ذاتياً .

ب – مرحلة الاقتصاد الحضاري :

وتتسم هذه المرحلة بظهور الاتجاه التبادلي بين المنتجين والمستهلكين ونشأة وظهور المدن والتجارة وتحسن المواصلات والطرق التي تربط المدن الحضرية بالريفية .

ج– مرحلة الاقتصاد القومي :

وتتسم بتحالف القوة الاقتصادية والسياسية مما يحقق نمو للصناعة والتجارة على المستوى القومي.

ثم جاء روستو W.W.Rostow في محاولته لإقامة نظرية في التقدم الاقتصادي، حيث قسم مراحل نمو المجتمعات إلى خمس مراحل:

أ – مرحلة المجتمع التقليدي:

وهي المرحلة التي تتسم بانخفاض إنتاجية الفرد وعدم توافر تكنولوجيا الإنتاج الحديثة، والتركيز على المواد الأولية خاصة الزراعة، وسيادة النظام الطبقي الاقطاعى.

ب – مرحلة الاستعداد للانطلاق:

هنا يأخذ المجتمع في التحول نحو الأخذ بمميزات العلم الحديث والتغلب على ظاهرة الغلة المتناقصة ومجالات الإنتاج الزراعي والصناعي إلى جانب أتساع الأسواق.

ج – مرحلة الانطلاق:

حيث يتم إسقاط القوى المعوقة للنمو ويأخذ ناتج الفرد في التزايد من خلال تغير جذري في الفنون الإنتاجية . وقد حدد روستو مدى 60 عاماً لانتقال المجتمع من هذه المرحلة إلى مرحلة الاتجاه نحو النضج.

د – مرحلة الاتجاه نحو النضج:

وهى المرحلة التي تتسم بالأخذ بالتكنولوجيات الحديثة وزيادة معدلات الاستثمار من 10،20% من الدخل القومي ويتركز الإنتاج في هذه المرحلة على الإنتاج الثقيل.

هـ – مرحلة الاستهلاك على نطاق واسع:

وتتسم هذه المرحلة بزيادة استهلاك السلع المعمرة كالسيارات والغسالات الكهربية والآلات الإلكترونية.

(للمزيد أنظر: غنيم،1985، لطفي،1982، ، نامق،1968)

3 – المدخل الديموجرافى :

ويناقش الباحثون هنا قضية العلاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم، ويمكن القول أن الدول التي تعانى مشكلات انفجار سكاني وارتفاع معدلات النمو الديموجرافي هي الدول ذات البناء الاقتصادي والاجتماعي المتخلف والذي لا يسمح بتواجد كفء لخدمات التنمية البشرية (التعليم، والصحة، والاتصالات،..الخ) وخدمات البنية الأساسية.(Tauber ، 1964) ، (نامق، 1966)، (السمالوطي،1975).

وتعكس الدراسات السكانية الحديثة مجموعة أساسية من الاتجاهات الفكرية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه المالتوسي الذي يبدى أصحابه قلقاً شديداً حول الانفجار السكاني في الدول المتخلفة، لأن معدلات التزايد في إنتاج الطعام منذ عام 1960 تقل عن معدلات الزيادة السكانية

الاتجاه الثاني :

هو الذي يرى أن التقدم العلمي والتكنولوجي استطاع مواجهة العديد من مشكلات الإنسان بما يدفع للاعتماد على العلم في ابتكار مصادر جديدة للغذاء وزيادة الإنتاج .

الاتجاه الثالث :

هو الاتجاه الذي ينكر أصلاً وجود مشكلة سكانية حيث يرون أن المشكلة الأساسية هي سوء التوزيع، وأن المشكلة السكانية ليست عقبة أمام التنمية ورفع مستويات المعيشة .

ج- المداخل الاقتصادية :

وفي هذه المداخل يحاول أنصارها تفسير التنمية في ضوء المعطيات الاقتصادية فقط ، كمتوسط الدخل ، وقوة العمل ، والاستثمار .. الخ ، ومنها :

1 – المدخل الاقتصادي :

تحاول طائفة من الباحثين في شئون المجتمع معالجة قضية التخلف والتقدم من المنظور الاقتصادي الخالص ، ذلك المنظور الذي اتضحت أهميته لدول العالم النامي بعد حصولها على استقلالها السياسي ، وظهرت التصنيفات المختلفة لدول العالم إلى متخلفة Backward وغير نامية undeveloped، وأخذه في النمو Developing أو تحت النمو underdeveloped ،ودول متقدمة أو مكتملة النمو Overdeveloped.

ومن أشهر التصنيفات التي طرحت في الفكر الاجتماعي ذلك الذي قدمه أيوجين ستانلي Eugen Stanly الذي أقامه حول متوسط دخول الأفراد طبقا لإحصاء عام 1950 ،وقد أخذ "ستانلي" في اعتباره عاملين آخرين هما درجة التحضر ونسبة العمالة الغير زراعية ،وانتهي الباحث لتقسيم المجتمعات إلى متقدمة – نامية – متخلفة.

وهناك طائفة من العلماء يتخذون من متوسط دخل الفرد معياراً أساسيا للتقدم والتخلف ولكن أهم جوانب الاعتراض على هذا المعيار هي :

أ – أنه لا يأخذ في الاعتبار التباين في مستويات الأسعار بين الدول النامية والمتقدمة.

ب – اختلاف مفهوم الدخل القومي وطريقة تقديره من دولة لأخرى .

ج – هذا المعيار لا يأخذ في الاعتبار الاختلافات بين الدول من حيث الهيكل الاقتصادي والاجتماعي .

د – بعض الدول لا تدخل في حساب الدخل القومي عمليات الاستهلاك الذاتي Auto consumption .

هـ – في الدول النامية هناك جزء كبير من الخدمات لا يؤخذ في الاعتبار عند الحساب مثل خدمات ربة البيت لأفراد أسرتها .

و – متوسط الدخل الفردي يخفي وراءه حقيقة هامة تتمثل في عدم توافر عدالة التوزيع . (السمالوطى ، 1973)

2 – مدخل العمل :

يشكل الدخل المستمر من العمل بالنسبة لمعظم الأسر المعيشية الفقيرة والثرية على حد سواء ، العامل الرئيسي المقرر لأوضاعها المعيشية.

ومن جملة عدد العاملين في أنشطة إنتاجية على نطاق العالم كله وعددهم 2.5 مليار شخص ، يعيش ما يزيد عن 1.4 مليار شخص في بلدان فقيرة، وهي البلدان التي يقل دخل الفرد السنوي فيها عن 695 دولاراً.أما الباقون فيعيشون في دول مرتفعة الدخل ، حيث أن متوسط دخل الفرد السنوي فيها يزيد عن 8626 دولارا سنوياً . (تقرير التنمية في العالم ، 1995)

ويرى البعض أن مشكلات الدخل المنخفض وظروف العمل السيئة وانعدام الأمان هي مشكلات هامة تعيق إحداث تنمية بشرية متوازنة بهدف التغلب علي الفقر .ولكن هذه المشكلات يمكن معالجتها معالجة فعالة عن طريق :

أ – أن تسلك الحكومات طرقاً للنمو تستند إلى السوق من شأنها خلق نمو سريع في الطلب على العمل .

ب – استغلال الفرص المواتية على الصعيد الدولي لجذب رؤوس الأموال .

ج – وضع إطار لسياسة العمل يكمل أسواق العمل غير الرسمية والريفية ويوفر الضمانات للعمال المستضعفين .(تقرير التنمية في العالم ، 1995)

3 – مدخل العائد على الاستثمار/ أو الدخل المنظمى :

يرى البعض أن تقدير العائد على الاستثمار تعتبر مدخلاً في تقييم برامج التنمية البشرية، ومفهوم العائد على الاستثمار ليس مجرد ظاهرة فقد شاع استخدامه لقرون عديدة ، ففي فترة العشرينات من القرن الماضي كان العائد على الاستثمار هو الأداة الضرورية لإضافة قيمة إلى ربحية الاستثمارات ، وأتسع نطاق تطبيق هذا المفهوم بمرور الوقت ليشمل كافة أشكال الاستثمار بما في ذلك الموارد البشرية .ولهذا المدخل طرق عديدة للقياس ،تم استخدام العديد منها بمرور الوقت، ويبقى التحدي هو اختيار المدخل الصحيح للقياس، والمداخل التي تم

تجربتها وأصبحت مألوفة لدي الدارسين والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين هي :

أ – إدارة الموارد البشرية بالأهداف .

ب– مسوحات اتجاهات العاملين .

ج– الحالات الدراسية عن الموارد البشرية .

د– مراجعة الموارد البشرية .

هـ– المؤشرات الحاكمة للموارد البشرية .

و– مراقبة تكلفة الموارد البشرية.

ز– مكانة الموارد البشرية .

ح– المقارنة بالأفضل .

ط– العائد على الاستثمار .

ي– دليل فاعلية الموارد البشرية .

ك– قياس رأس المال البشرى .

ويري أصحاب هذا المدخل أهميته فيما يلي :

أ– أن كثيراً من ممولي مبادرات الموارد البشرية يطالبون ببيانات التقييم المتعلقة بقياس العائد الفعلي من الاستثمار.

ب– أنه يجب تطبيقه لمواجهة المنافسة في إطار ندرة الموارد .

ج– عندما تتمكن الموارد البشرية من تحقيق مساهمة فعلية في صورة مالية يصبح لديها المبرر القوى للحصول على موارد إضافية .

د– عندما تتمكن المنظمة من توثيق تاريخ تطبيقات العائد على الاستثمار سوف يتوفر لها قاعدة بيانات هامة من نتائج هذه التطبيقات حيث يمكن عن طريقها تقييم مدى نجاح البرامج السابقة.

وعامة يواجه تطبيق هذا المدخل العديد من المعوقات منها :

أ – التكلفة والوقت .

ب – عوائق ذاتية لدى الأفراد(الموارد البشرية) نتيجة عدم فهمهم لمعنى العائد على الاستثمار وغياب المهارات اللازمة لتطبيقه .

ج – افتقاد الكثير من برامج الموارد البشرية إلى مقومات التحليل المبدئي .

د – يتطلب التطبيق الناجح للعائد على الاستثمار الكثير من التخطيط والانضباط للحفاظ على المسار السليم للعملية .

ومن أهم فوائد التطبيق الجيد لهذا المدخل ما يلي :

أ – التعرف على مساهمات برنامج الموارد البشرية من خلال توضيح الفوائد الفعلية مقارنة بالتكلفة .

ب – أنه يساعد على توفير قاعدة بيانات أساسية تساعد على أحداث التغيير في عمليات الموارد البشرية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لها أثناء عمل البرنامج .لمزيد من التفصيل يرجع إلي (جاك فيليب،الاستثمار البشري،2003)

وفي هذا الصدد يقول Alvin Tafler(1971،ص:28) في كتابة صدمة المستقبل أن التغير هو العملية التي تغزو حياتنا ويجب النظر إليها عن قرب، وليس من خلال البعد التاريخي، وإنما من وجهة نظر من هم على قيد الحياة الذين يكملون التغيير مع أنفسهم .

وفي ظل هذا التغير أصبحت القدرة على المنافسة والتقدم تنحصر في ثلاثة قواعد رئيسية : الموارد المالية ، تكنولوجيا المعلومات ، العنصر البشرى .

وقد أدركت المنظمات المختلفة أهمية العنصر البشرى لإنجاح أي منظمة لأن العمالة المزودة بالمعرفة لا تسهم فقط في المخرجات النهائية ولكن أيضا في الطرق التي تجعل هذا ممكنا في النهاية .

ولا يوجد حتى الآن نموذجا محددا لوظيفة الموارد البشرية، حيث أن كل منظمة منفردة بذاتها، ولا يصلح نموذج إحدى المنظمات للتطبيق على منظمة أخرى.

ولوضع استراتيجية الموارد البشرية لأي منظمة يستلزم الأمر المرور بالمراحل التالية:

أ، بناء رؤية الموارد البشرية.

ب– مسح البيئة التنظيمية .

ج– مراجعة الجدارة والموارد .

د– الإطلاع على خطط العمل الاستراتيجية الأخرى .

هـ– تحديد الأهداف.

و– تكامل الخطط التنفيذية .

خامساً: قياس التنمية ومؤشراتها :

تطرح فكرة التنمية ضرورة القياس بهدف صياغة السياسات والخطط وتحديد الغايات بهدف تقويم النتائج للتعرف علي مدي التقدم الحادث في عملية التنمية، وسيعرض هذا الجزء أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية والمتداولة في التقارير الدولية والوطنية .

مفهوم المؤشر :

على الرغم من الاستخدام المكثف لمصطلح "المؤشر" فإنه لا يبدوا معرفاً بشكل واضح، وعادة ما يتم الخلط بين الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات .

فالإحصاءات Numerations ليست بالضرورة مؤشرات ما لم يكن هناك نظريات أو افتراضات تجعلها كذلك.

أما المؤشرات Indicators فهي أغنى من الإحصاءات فيما يتعلق بكمية المعلومات التي تتضمنها، وأوسع نطاقاً في دلالتها، ودورها في التخطيط واتخاذ القرار المؤثر.

في حين تعرف المتغيرات variables بأنها العوامل تحت الدراسة (بركات، 2001).

ويعبر المؤشر عن المقادير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة، فمثلا مؤشر توقع الحياة يعكس نسبة من يقرأ ويكتب (15+)، وظروف السكن، والنظم الغذائية، والهياكل المهنية ، ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي مؤشراً للتنمية عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية وحالتها.

وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات التنمية المستخدمة في القياس

أ – المؤشرات الاقتصادية الإجمالية والنسبية كمقياس للفرد ومؤشر للتنمية :

1 – الناتج الوطني/ أو المحلى الإجمالي:

Gross Domistic Product (GDP)

يستعمل هذا المؤشر بكثرة لأنه يسمح بإصدار حكم تقريبي سريع على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعنى، شأنه في ذلك شأن الناتج القومي الإجمالي Gross National Product (GNP)

ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بقياس الدخل المتولد أثناء عملية إنتاج هذا الناتج، وكذلك قيمة النفقات المطلوب إنفاقها لشراء هذا الناتج، وهناك ثلاث مناهج متبعة للقياس في هذا الشأن وهي:

أ–منهج الدخل: The Income Approach

و يعمل هذا المنهج على قياس الدخل القومي الناتج عن الإنتاج.
و قيمة GDP وفقا لهذا النهج يساوى:
GDP= (إجمالي الدخل المتولد عن العمل الوظيفي + إجمالي الدخل من الإيجارات + اجمالى الأرباح التجارية من الشركات + إجمالي الفائض التجاري للمشروعات العامة + إجمالي الرسوم و الضرائب على استهلاك الأموال غير التجارية) – الزيادة في قيمة المخزون –قيمة معامل الخطأ).
و هكذا نحصل على قيمة GDP بأسعار تكلفة عناصر الإنتاج.

ب–منهج الناتج : The Output Approch

و يقيس هذا المنهج القيمة الإجمالية للناتج القومي عن طريق جمع إجمالي ناتج جميع قطاعات الاقتصاد القومي، و بالتالي يتم حساب GDP وفقا لهذا المنهج كما يلى:
GDP= (إجمالي ناتج قطاع الزراعة و الصيد و الغابات + إجمالي ناتج قطاع البترول و الغاز الطبيعي و التعدين + إجمالي ناتج قطاع الصناعة + اجمالى نتج قطاع الإنشاءات و التشييد + إجمالي ناتج قطاع الخدمات و السياحة + إجمالي ناتج القطاع العائلي) – مقدار التعديل للخدمات المالية – معامل الخطأ).
و هكذا نحصل على قيمة GDP بأسعار تكلفة عناصر الإنتاج.

ج–منهج النفقات: The Expenditure Approach

و يعبر هذا المنهج عن قيمة النفقات اللازمة لشراء اجمالى المنتجات القومية، ووفقا لهذا المنهج يتم حساب قيمة GDP كما يلي:
GDP=(إجمالي قيمة إنفاق المستهلكين + إجمالي قيمة النفاق الحكومي العام + إجمالي الاستثمارات العائلية الثابتة + إجمالي قيمة الصادرات من السلع و الخدمات) – إجمالي قيمة الواردات من السلع و الخدمات).
و هكذا نحصل على قيمة GDP بأسعار تكلفة عناصر الإنتاج.

2–الناتج القومي الإجمالي (الدخل القومي):

Gross National Product (GNP)

يعرف GNP بأنة اجمالى قيمة السلع و الخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة(عادة سنة مالية).
و لحساب قيمة الناتج القومي والاجمالى GNP تتبع الخطوات التالية:
أ– يتم حساب GDP وفقا لمنهج النفقات.

ب- تضاف آلية اجمالى عائد ما يحصل عليه مواطنو الدولة التي يتم حساب ناتجها القومي، من فوائد وأرباح يحصلون عليها نتيجة امتلاكهم لأصول موجودة خارج الدولة.

ج- يتم إنقاص قيمة الفوائد و العوائد و الأرباح الناتجة عن أصول في الدولة التي يحسب ناتجها القومي لكنها مملوكة لأشخاص أو جهات خارجية.

3-مؤشر صافي الدخل القومي: Net National Product (NNP)

يتم حساب هذا المؤشر بحساب قيمة GDP أو GNP ثم طرح قيمة إهلاك راس المال الذي يعبر عن الكمية اللازمة لإحلال راس المال المستخدم في عمليات إنتاج الناتج القومي.

4-الدخل القابل للاستخدام: Disposable Income(DI)

و بعبر عن كمية الدخل المتاح للأسر و للأفراد الذي يمكنهم إنفاقه أو ادخاره، و لحساب قيمة DI يتم حساب GNP ثم تجرى التعديلات التالية:

أ- خصم جميع قيم و عناصر الإنتاج التي لا يتم دفعها للأفراد كاحتياطي الشركات.

ب- خصم قيمة الضرائب الشخصية.

ج- إضافة المدفوعات و التحويلات الحكومية التي يتم إعطاءها للأفراد.

ومع القبول المتزايد لتحول مفهوم التنمية وقابليته للقياس، فإن قياس مجهوداتها المتركز عموماً على نمو GNP ومستواه والمفاهيم المتصلة به يظهر بشكل متزايد عدم ملاءمة هذه المؤشرات بحد ذاتها كمؤشرات للتنمية في مختلف جوانبها ،إذ يتوجب إبراز أهداف تنموية محددة، كمكافحة الفقر، وإشباع الحاجات الأساسية في قياس التنمية البشرية .

وتذخر المنشورات الإحصائية منذ مدة طويلة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية ، لكن الاهتمام بدأ متأخراً بالمؤشرات الاجتماعية، أو الاقتصادية / الاجتماعية مثل العمالة، والبطالة، والأجور، وتوزيع الثروة، وأسعار الاستهلاك، والخدمات التعليمية، والصحية ،والنقابية، والأمن الاجتماعي .

وقد أشاع اهتمام الاقتصاديين بالنمو في الخمسينات والستينات استعمال GNPكمقياس للنمو الاقتصادي مترافقاً مع مختلف البيانات الإحصائية المشتقة من الناتج القومي والاستهلاك، والتي استعملت كمؤشرات تمثيلية لأداء النمو. ومع توسيع مفهوم التنمية لاحقاً ليشمل التحسينات في الرخاء الإنساني فقد تم اقتراح عدة مقاييس متنوعة تعكس جوانب الرخاء الإنساني مثل:

1-الناتج المفيد الصافي Net Beneficial Product

2-الرخاء الوطني الصافي Net National Welfare
3-الرخاء الاقتصادي الصافي Net Economic Welfare
ولم تأخذ هذه المقترحات حظاً من الشيوع (فيليب ، 2003 ، ص : 38)

وقد جرت عدة محاولات لتصحيح هذا المقياس حيث أن جزء من المشاكل يتعلق بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية، وكان" كولن وكلارك" Colen&Clark من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤ القوة الشرائية(PPP) Palance Purshing Power الذي يعي قياس مخرج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك، وقد حظي بعد ذلك كتاب صندوق النقد الدولي الذي عالج في ملحقه تحويل ترتيب GDP التقليدية إلى الترتيب باستعمال تكافؤ القوة الشرائية (PPP) باهتمام متزايد ، فقد غيرت إعادة الترتيب ترتيب دولة مثل الصين التي أصبحت ثالثاً كأكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة واليابان .

كما يرى "أهلووااليا وشينيرى" 1979 أن معدل نمو الـGNP مضلل كمؤشر للتنمية باعتبار أنه مرجح بشدة بحصص دخل الأغنياء وتم اقتراح بديلين:

الأول: إدخال أوزان للفقر لتعطى وزناً أكبر لنمو الدخول .

الثاني: ترجيح متعادل لكل عشير من متلقي الدخل ، (فيليب ، 2003)

كما أن هناك مستوى آخر من المقاربة الذي تعتمد على التحويل من التركيز على قضية توزيع الدخل المحرجة سياسياً إلى مستوى معيشة الفقراء أوحد الفقر، والذي تم تعريفه بأنه : مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه للسكان في مجموعهم الحصول على السلع الأساسية الاستهلاكية والغذائية .

ويرى" هايكس وسترين" لهذه المقاربة مشكلات عديدة وهي :

أ - يتجاهل استهلاك الأسرة للغذاء مشكلة التوزيع داخل العائلة .

ب-لا يوضح خط الفقر كم تبتعد الأسرة تحت هذا الخط وما هي التحسينات التي حصلت عليه .

ج-حتى مع دخل يفوق خط الفقر فقد لا تتمكن الأسر من شراء السلع والخدمات الأساسية التي لا يوجد لها عرض ملائم بالقطاع العام كالتعليم والصحة والمياه .

5 – الدخل القومي/متوسط نصيب الفرد منه :

إن مقاربة الدخل القومي بين البلدان لا معنى له للدلالة على مستوى النشاط الاقتصادي، لأن عدد السكان المختلف يشوه هذه المقارنة ، ولذلك يحسب مقياساً نسبياً آخر بقسمة دخل البلد على عدد سكانه فتحصل على متوسط دخل الفرد،وهذا المقياس يفيد في عملية المقارنة بين الدول ذات الخصائص الاقتصادية المتنوعة ، إلا أنه لا يكشف توزيع الدخل الفعلي، وبالتالي يفقد هذا المؤشر أهميته كلما ازدادت نسب السكان الذين يبتعد دخلهم الفعلي عن هذا المتوسط .

6- مؤشرات اقتصادية أخرى :

إضافة إلى مؤشرات الناتج المطلق والنسبي والمؤشرات الاقتصادية للأنشطة العديدة كالاستهلاك، والاستثمار، والتصدير، فإن معدلات نمو هذه المقاييس تشكل بدورها مؤشرات هامة بالإضافة إلى النسب المئوية بالقياس للناتج القومي الإجمالي .

ب- المؤشرات العامة للتنمية البشرية:

توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) = هو متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الطفل حديث الولادة .

$$\text{معدل وفيات الرضع / 1000 مولود حي} = \frac{\text{عدد وفيات الأطفال الرضع في سنة معينة}}{\text{عدد المواليد الأحياء في نفس السنة}} \times 1000$$

$$\text{السكان الذين يحصلون على مياه من شبكة عامة (\%)} = \frac{\text{عدد السكان الذين يحصلون على مياه من شبكة عامة}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \times 100$$

$$\text{معدل القراءة والكتابة للسكان(15+)\%} = \frac{\text{عدد الذين يقرأون ويكتبون (15+)}}{\text{إجمالي عدد السكان (15+)}} \times 100$$

نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي (بدون التعليم الأزهرى أو بالتعليم الأزهرى) = مجموع التلاميذ في المرحلتين / عدد السكان في الفئة العمرية (6،16)[1] ×100

نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي معاً (%) = مجموع التلاميذ والطلاب المقيدين في المراحل الثلاث / عدد السكان (6،21سنة) × 100

1-مؤشرات تكوين رأس المال البشرى :

معدل القراءة والكتابة (15+)الإجمالي(%) = عدد من يقرأون ويكتبون (15+) / إجمالي عدد السكان (15+) × 100

معدل القراءة والكتابة (15+)من الإناث(%)= عدد الذين يقرأون ويكتبون من الإناث(15+) / إجمالى عدد الإناث(15+) × 100

نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى الإجمالى(%) = **عدد المقيدين بالتعليم الأساسى والثانوى** / **إجمالى عدد السكان في الفئة العمرية (6،16)** ×100

نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى للإناث(%)= عدد المقيدات بالتعليم الأساسى والثانوى / **إجمالى عدد السكان في الفئة العمرية (6،16)** ×100

السكان (25+) الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى الإجمالى (%) = **عدد الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى (25+)** / إجمالي عدد السكان (25+) ×100

---

(1) في حالة تطبيق السنة السادسة في التعليم الابتدائي تصبح الفئة العمرية (6،17)

السكان (25+) الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى الإناث(%)

عدد الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى (25+)

=ـــــ×100

إجمالي عدد الإناث(25+)

عدد المشتغلين بالمهن العلمية والفنية

المشتغلون بالمهن العلمية والفنية الإجمالي(%)=ـــــ×100

إجمالي السكان داخل قوة العمل

عدد المشتغلون بالمهن العلمية والفنية

المشتغلون بالمهن العلمية والفنية/ إناث (%)= ـــــ × 100

إجمالي عدد الإناث داخل قوة العمل

2-مؤشرات حالة المرأة:

عدد وفيات الأمهات عند الولادة

معدل وفيات الأمومة / 100000مولود حي =ـــــ×100000

عدد المواليد الأحياء

نسبة القيد بالتعليم الأساسي / الإناث (%)

عدد المقيدات بالتعليم الأساسي من الإناث

الإجمالي = ـــــ × 100

عدد الإناث في الفئة العمرية (6،13)*

عدد المقيدات بالتعليم الابتدائي من الإناث

الابتدائي = ـــــ × 100

عدد الإناث في الفئة العمرية (6،10)*

عدد المقيدات بالتعليم الإعدادي من الإناث

الإعدادي = ـــــ × 100

عدد الإناث في الفئة العمرية (11،13)*

عدد المقيدات بالتعليم الثانوي من الإناث

نسبة القيد بالتعليم الثانوي من الإناث (%)= ـــــ × 100

عدد الإناث في الفئة العمرية (14،16)*

عدد الإناث (25+) الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى

الإنـاث (25+) الحاصـلات علـى مؤهـل ثانوي أو أعلى (%) = ـــــ × **100**

جملة عدد الإناث (25+)

عدد الإناث العاملات في الإدارة والتنظيم

العاملون في الإدارة والتنظيم من الإناث (%) = ـــــــ ×**100**

جملة عدد الإناث داخل قوة العمل

عدد الإناث العاملات في المهن العلمية والفنية

العاملون في المهن العلمية والفنية الإناث (%) = ـــــــ ×**100**

جملة عدد الإناث داخل قوة العمل

عدد الإناث العاملات

الإناث في قوة العمل (15+)(%من الإجمالي) = ـــــ ×**100**

جملة عدد الإناث داخل قوة العمل

3-مؤشرات الفجوة بين الإناث والذكور:

الإناث % من الذكور = عدد الإناث / عدد الذكور

عدد الإناث الملمات بالقراءة والكتابة (10+)

الإلمام بالقراءة والكتابة (10+) = ـــــــ

عدد الذكور الملمين بالقراءة والكتابة (10+)

عدد الإناث المقيدات بالتعليم الابتدائي

القيد بالإبتدائى(يشمل أو لا يشمل التعليم الأزهري) = ـــــــ

عدد الذكور المقيدين بالتعليم الابتدائي

عدد الإناث المقيدات بالتعليم الإعدادي

القيد بالتعليم الإعدادي = ــــــــــ

عدد الذكور المقيدين بالتعليم الإعدادي

عدد الإناث المقيدات بالتعليم الثانوي

القيد بالتعليم الثانوي = ــــــــــ

عدد الذكور المقيدين بالتعليم الثانوي

عدد الإناث العاملات (15،64)

قوة العمل (15،64) = ــــــــــ

عدد الذكور العاملين (15،64)

4-مؤشرات الفجوة بين الريف والحضر:

عدد سكان الريف

سكان الريف % من الإجمالي = ـــــ × 100

جملة عدد السكان

***السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة (%):**

عدد سكان الحضر الذين يحصلون على مياه مأمونة

حضر = ـــــــ × 100

جملة عدد سكان الحضر

عدد سكان الريف الذين يحصلون على مياه مأمونة

ريف = ـــــــ× 100

جملة عدد سكان الريف

***السكان الذين يحصلون على صرف صحي (%):**

عدد سكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي

حضر = ـــــــ × 100

جملة عدد سكان الحضر

عدد سكان الريف الذين يحصلون على صرف صحي

ريف = ـــــــ × 100

جملة عدد سكان الريف

الإلمام بالقراءة والكتابة(15+)(%):

عدد سكان الحضر الذين يلمون بالقراءة والكتابة(15+)

حضر = ـــــــ × 100

جملة عدد سكان الحضر(15+)

عدد سكان الريف الذين يلمون بالقراءة والكتابة (15+)

ريف = ـــــــ× 100

جملة عدد سكان الريف(15+)

1- مؤشرات بقاء الطفل ونماؤه:

عدد الحوامل اللائي يحصلن على رعاية صحية قبل الولادة

الحوامل اللائي يحصلن على رعاية صحية قبل الولادة(%) = ـــــــ × 100

جملة عدد الحوامل

عدد وفيات الأمهات أثناء الولادة

معدل وفيات الأمومة/100000مولودحى/مسجل/معدل= ـــــ ×100000

عدد المواليد الأحياء

عدد وفيات الأطفال دون الخامسة

معدل وفيات الأطفال /1000مولود حي=ـــــــ×1000

عدد المواليد الأحياء

عدد حالات الولادة تحت إشراف صحي

حالات الولادة تحت إشراف صحي= ـــــــ×100

جملة عدد حالات الولادة

الأطفال المحصنون في سن الواحدة %

(ضد الدرن،الحصبة،الدفتريا،التيفويد، شلل الأطفال ـــــ

ـ التطعيم الكامل)

عدد الأطفال المحصنون في سن الواحدة ×100

جملة عدد الأطفال الأحياء في سن الواحدة

عدد الأطفال ناقصو الوزن (دون الخامسة)

ناقصو الوزن (دون الخامسة)% =ـــــ×100

جملة عدد الأطفال الأحياء (دون الخامسة)

6-ملامح الحالة الصحية :

عدد الأسر التي تحصل على مياه مأمونة

الأسر المزودة بمياه مأمونة (%)= ـــــ × 100

جملة عدد الأسر

عدد الأسر المزودة بصرف صحي

الأسر المزودة بصرف صحى(%)= ـــــ × 100

جملة عدد الأسر

عدد الأطباء بوزارة الصحة

عدد الأطباء بوزارة الصحة/10000نسمة= ـــــ × 100

عدد السكان

عدد الممرضات بوزارة الصحة

عدد الممرضات بوزارة الصحة/10000نسمة= ـــــ × 100

عدد الأطباء بوزارة الصحة

عدد وفيات الأمهات عند الولادة

معدل وفيات الأمومة/100000مولود حى= ـــــ × 100

عدد المواليد الأحياء

عدد الأسرة/ 100000نسمة :

عدد الأسرة في المستشفيات

الإجمالى = ـــــــ × 100000

جملة عدد السكان

عدد الأسرة بوزارة الصحة

وزارة الصحة = ـــــــ × 100000

جملة عدد السكان

عدد الوحدات الصحية

عدد الوحدات الصحية/100000نسمة:= ـــــ × 100000

عدد السكان

7-مؤشرات التدفق التعليمي:

معدل دخول الصف الأول الابتدائي (%):

عدد الملتحقين بالصف الأول الابتدائي

الإجمالي = ـــــــ × 100

عدد الأطفال في السنة العمرية المقابلة

عدد الملتحقات بالصف الأول الابتدائى

الإناث = ـــــــ × 100

عدد الإناث في السنة العمرية المقابلة

عدد المقيدين بالتعليم الابتدائى

نسبة القيمة الإجمالية بالابتدائي (%)=ـــــ×100

عدد السكان في الفئة العمرية(6،10)

عدد تلاميذ الصف الأول الإعدادي

الانتقال للإعدادى ممن أتموا الابتدائي(%)=ـــــ×100

عدد من أتموا التعليم الابتدائي

عدد المقيدين بالتعليم الإعدادي

نسبة القيمة الإجمالية بالإعدادى(%)=ـــــ×100

عدد السكان في الفئة العمرية(11،13)

عدد التلاميذ الباقون للإعادة في المرحلة الإعدادية

الباقون للإعادة(%من القيد بالإعدادى)=ـــــ×100

جملة عدد المقيدين بالإعدادى

عدد الملتحقين بالإعدادى

الانتقال للثانوى ممن أتموا الإعدادى(%)=ـــــ×100

جملة من أتموا التعليم الإعدادى

عدد المقيدين بالتعليم الثانوى

نسبة القيد الإجمالية بالثانوى(%)= ـــــ ×100

عدد السكان في الفئة العمرية(14،16)

عدد التلاميذ الباقون للإعادة في المرحلة الثانوية

الباقون للإعادة (%من القيد بالثانوى)=ـــــ×100

جملة عدد المقيدين بالثانوى

8-مؤشرات الاختلالات في التعليم:

عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائى

عدد التلاميذ/مدرس بالابتدائى = ـــــ

عدد المدرسين بالابتدائى

عدد التلاميذ بالتعليم الإعدادى

عدد التلاميذ/مدرس بالإعدادى = ـــــ

عدد المدرسين بالإعدادى

عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائى

كثافة الفصل بالابتدائى = ـــــ

عدد الفصول بالابتدائى

عدد التلاميذ بالتعليم الإعدادى

كثافة الفصل بالإعدادى = ـــــ

عدد الفصول بالاعدادى

عدد التلاميذ بالتعليم الفنى

القيد بالثانوى الفنى كنسبة من الثانوى% = ـــــ × 100

جملة عدد تلاميذ التعليم الثانوى

القيد بالتعليم الأساسي(%):

عدد التلاميذ بالتعليم الأساسى مدارس حكومية

مدارس حكومية "2 " = ـــــ × 100

عدد السكان في الفئة العمرية (6،13)

عدد المبانى المدرسية غير الصالحة

النسبة المئوية للمبانى المدرسية غير الصالحة = ـــــ×100

جملة عدد المبانى المدرسية

9-المؤشرات الأساسية للاتصالات :

عدد الأسر التي لديها راديو

الأسر التي لديها راديو% = ـــــ× 100

جملة عدد الأسر

عدد الأسر التي لديها تليفزيون

الأسر التي لديها تليفزيون% = ـــــ× 100

جملة عدد الأسر

عدد الهواتف

أجهزة الهاتف 1000 أسرة = ـــــ × 1000

جملة عدد الأسر

عدد السكان

عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد = ـــــ

عدد مكاتب البريد

عدد المترددين على السينما

عدد المترددين على دور السينما سنويا/1000نسمة= ـــــ× 1000

عدد السكان

---

(2) تحسب كذلك للمدارس الخاصة والأزهرية

عدد المترددين على المسارح

عدد المترددين على دور المسارح سنويا/1000نسمة=ـــــ× 1000

عدد السكان

عدد المترددين على المتاحف

عدد المترددين على المتاحف سنويا/1000نسمة =ـــــ× 1000

عدد السكان

عدد المترددين على المكتبات

عدد المترددين على المكتبات سنويا/1000نسمة= ـــــ× 1000

عدد السكان

عدد سيارات الركوب

عدد سيارات الركوب/ 1000نسمة = ـــــ× 1000

عدد السكان

10-مؤشرات قوة العمل :

عدد العاملين (15+)

قوة العمل (15+)% من إجمالى السكان = ـــــ× 100

جملة عدد السكان

عدد العاملين (15+)

الإناث في قوة العمل (15+)% من قوة العمل = ـــــ× 100

جملة الإناث داخل قوة العمل

***النسبة المئوية لقوة العمل (15،64):**

قوة العمل في الزراعة (15،63)

الزراعة = ـــــ × 100

السكان داخل قوة العمل

قوة العمل في الصناعة (15،63)

- الصناعة = ـــــ × 100

السكان داخل قوة العمل

قوة العمل في الخدمات (15،63)

– الخدمات = ـــــ × 100

السكان داخل قوة العمل

عدد العاملين بالمهن العلمية والفنية

المشتغلون بالمهن العلمية والفنية % من قوة العمل=ـــــ× 100

السكان داخل قوة العمل

المستخدمون بأجر % من قوة العمل (15،64):

عدد المستخدمون بأجر (15،64)

الإجمالى = ـــــ × 100

السكان داخل قوة العمل

عدد المستخدمات بأجر (15،64)

الإناث = ـــــ × 100

السكان داخل قوة

11– مؤشرات البطالة :

عدد المتعطلين (15+)

معدل البطالة الإجمالى = ـــــ × 100

السكان داخل قوة العمل

عدد المتعطلات في الفئة العمرية (15+)

معدل بطالة الإناث % = ـــــ × 100

جملة عدد الإناث في الفئة المقابلة داخل قوة العمل

عدد المتعطلين في الفئة العمرية(15،29)

معدل البطالة % للبالغين = ـــــ × 100

جملة عدد السكان في الفئة العمرية (15،29)

عدد المتعطلين في الحضر (15+)

معدل البطالة في الحضر% = ـــــ × 100

جملة سكان الحضر (15+)داخل قوة العمل

عدد المتعطلين في الريف (15+)

معدل البطالة في الريف % =ـــــ × 100

جملة سكان الريف (15+)داخل قوة العمل

عدد المتعطلين في الفئة العمرية(6،14)

معدل البطالة (12،64)% = ـــــ × 100

دون الثانوي جملة عدد السكان في الفئة العمرية (6،14)

12-مؤشرات التحضر :

عدد سكان الحضر

سكان الحضر % من الإجمالي = ـــــ × 100

جملة عدد السكان

عدد سكان المدينة

سكان المدينة الأكبر(%من سكان الحضر) = ـــــ × 100

جملة عدد السكان الحضر

الأسر المزودة بالكهرباء

الأسر المزودة بالكهرباء = ـــــ × 100

جملة عدد الأسر

13- الملامح الأساسية الديموجرافية:

جملة عدد المواليد في منتصف العام

معدل المواليد الخام = ـــــ × 1000

عدد السكان في منتصف العام

عدد السيدات المستخدمات لوسائل منع الحمل

معدل انتشار وسائل منع الحمل = ـــــ × 100

إجمالى عدد السيدات في سن 15،45سنة

السكان أقل من 15سنة + السكان أكبر من 65سنة

معدل الإعالة الديموجرافي = ـــــــ× 100

عدد السكان 15،64

إجمالى عدد السكان

الكثافة السكانية = ـــــــ × 100

مساحة الأرض المأهولة

14-مؤشرات توزيع الدخل والفقر :

إجمالى الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه = ـــــ×100

جملة عدد السكان(نسمة)

دخل أقل 40% من السكان

نسبة أدنى 40% من الأشخاص من الدخل = ـــــ × 100

عدد 40% من السكان

15- مؤشرات الموارد الأرضية:

مساحة الأرض كم2 =

مساحة الأرض (ألف فدان) =

مساحة الأراضى الصالحة للزراعة

الأراضى الصالحة للزراعة % من مساحةالأرض=ـــــــــــ×100

جملة مساحة الأراضى

جملة عدد السكان

عدد الأفراد لكل فدان = ـــــــ × 100

مساحة الأراضى

مساحة الأراضى الدرجة الثالثة والرابعة

أراضى الدرجة الثالثة والرابعة(%)من الصالحة للزراعة=ـــــ ×100

مساحة الأراضى الصالحة للزراعة

مساحة الأراضى المجرفة

الأراضى المجرفة (%) من الصالحة للزراعة = ـــــــــ × 100

مساحة الأراضى الصالحة للزراعة

الفاقد من الأراضى

الفاقد من الأراضى (%) من الصالحة للزراعة = ـــــــــ ×100

مساحة الأراضى الصالحة للزراعة

المساحة المحصولية

نسبة المساحة المحصولية إلى الصالح للزراعة = ـــــــــ×100

مساحة الأراضى الصالحة للزراعة

جـ – دليل التنمية البشرية :

في ضوء الاستعراض السابق يمكن القول بأن دليل التنمية البشري دليل مركب، استخدم في حسابه أربعة مؤشرات فرعية هي :العمر المتوقع عند الميلاد ،ونسبة الأمية، والتدفق التعليمي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لحساب ثلاثة أدلة فرعية تكون قوام الدليل النهائي للتنمية البشرية،وهي :

1- دليل توقع الحياة.

2- دليل التعليم.

3- دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد روعي في حساب الدليل بساطة عمليات الحساب، وتوافر بياناته لدي الأغلب والأعم من الدول علي نحو يفي باحتياجات القياس،وقد تم حساب قيمة الدليل علي النحو التالي :

دليل التنمية البشرية =

3/1 (دليل توقع الحياة + دليل التحصيل العلمى + دليل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى)

حساب الأدلة الفرعية للدليل :

أ- **دليل توقع الحياة:** ويحسب كما يلي :

(1) دليل توقع الحياة = توقع الحياة – أقل قيمة لحياة الإنسان (25 سنة) / أكبر قيمة لحياة الإنسان (85سنة)،أقل قيمة لحياة الإنسان (25سنة)

مثال1 : توقع الحياة 70 سنة يحسب له دليل توقع الحياة كما يلي :

$$\text{دليل توقع الحياة} = \frac{70 - 25}{85 - 25} = 0.833$$

بدائل لتوقع الحياة:

هناك بدائل أخري لحساب توقع الحياة منها :

- معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات .
- معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة .
- معدل التغطية بالتطعيمات .

ب- دليل التعليم :

ويحسب من مؤشرين فرعيين هما :

*معدل القراءة والكتابة للبالغين (%) = 1 ، معدل الأمية

$$\text{معدل الأمية} = \left(1 - \frac{\text{عدد الأميين (10سنوات فأكثر)}}{\text{إجمالى عدد السكان(10سنوات فأكثر)}} \times 100\right)$$

*نسبة القيد الإجمالية(%) $= \frac{\text{مجموع التلاميذ والطلاب في المراحل الثلاث}}{\text{عدد السكان (6،21 سنة)}} \times 100$

(تعليم أساسي وثانوى وجامعى)

(2) دليل المعرفة (التحصيل العلمي)=

3/2 (معدل القراءة والكتابة)+3/1 (نسبة القيمة الإجمالية)

مثال2 : معدل القراءة والكتابة (%) في مجتمع ما يعادل = 38.9

واذا كانت نسبة القيد الإجمالية (%) في المجتمع = 61.0

فان دليل التحصيل العلمى سوف يعادل =

$$3/1\ (0.389 \times 2 + 0.610) = 0.463$$

ج- دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

ويحسب كما يلي :

$$\text{دليل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى} = \frac{\text{لوغاريتم القيمة الفعلية لنصيب الفرد} - \text{لوغاريتم القيمة الدنيا لنصيب الفرد}}{\text{لوغاريتم القيمة العليا لنصيب الفرد} - \text{لوغاريتم القيمة الدنيا لنصيب الفرد من الناتج المحلى}} \quad (3)$$

مثال3 : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي = 4203 دولارا، فإذا كان أعلي الأفراد دخلا في المجتمع يحصل علي 40000 دولارا في العام ، وأقل الأفراد دخلا يحصل علي 200 دولارا فقط ، ولحساب دليل الدخل يتم التعويض في المعادلة رقم (3) كما يلي :

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\text{لو } 4203 - \text{لو } 200}{\text{لو } 40000 - \text{لو } 200} = 0.624$$

مثال4: على دليل التنمية البشرية:

اذا توفرت البيانات التالية في مجتمع ما :

- دليل توقع الحياة = 0.650
- دليل التحصيل العلمي = 0.463
- دليل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي = 0.324

فان دليل التنمية البشرية يعادل =

$$3/1\ (0.324 + 0.463 + 0.650) = 0.479$$

مزايا دليل التنمية البشرية :

إن الميزة الأساسية لتقارير (HDR) وللدليل (HDI) هي طرح الموضوع على المستوى العالمي وبشكل مستمر من سنة إلى أخرى، وبالتالي الحصول على ردود فعل ناقدة حوله، وهذه الاستمرارية والانتقادات سمحت بتحسن ملحوظ بين كل تقرير وما سبقه سواء على مستوى الشمول أو التركيب أو تقنية الحساب .

ويرى واضعوا دليل التنمية البشرية أنه مقياس جيد لفحص التفاوت بين الأجناس باعتبار أن مكوناته تقيس أوضاع كل من الجنسين على حدة ، ومن أهم المزايا التي أدخلت على التقرير والدليل وبعضها نتيجة الانتقادات (وديع وآخرون ، 1997 ، ص100):

1 – محاولة إعداد دليل التنمية البشرية المعدل حسب توزيع الدخل .
2 – دليل التنمية البشرية الحساس للجنس لبعض البلدان وحسب الفئة العرقية لبلدان أخرى .
3 – قياس التقدم في التنمية البشرية بمرور الوقت .
4 – قياس تفصيل التنمية البشرية داخل البلد الواحد كما بالمكسيك والولايات المتحدة والهند .

الانتقادات الموجهة لدليل التنمية البشرية :

لقد حظي دليل التنمية البشرية منذ عام 1990 بانتشار عمومي كبير لا سابق له، واهتمام أكاديمي وإعلامي، ولكن هذا لم يمنع وجود اختلافات وانتقادات عديدة وجهت لهذا الدليل .

فقد انتقدته العديد من الدول النامية باعتباره منحازاً للقيم الغربية ، كما وجدت الدول النامية أن سياسة حقوق الإنسان فيها محوراً قد يستغل بجانب مجموعة أخرى من الشروط الاجتماعية والبيئة من جانب البنك الدولي لتقييد القروض الموجهة لها .

وقد تناول HDR لعام 1993 استعراضا جيدا لأهم أوجه النقد الموجهة للدليل والتقرير حيث تناول النقد النقاط التالية :

1 – اختيار مكونات الدليل ومدى كفايتها .
2 – اختيار المؤشرات ضمن المكونة الواحدة ومشكلاتها .
3 – مشكلات أخطاء القياس وحداثة البيانات .
4 – مشكلات التدريج وأثرها على متانة الدليل.

تذكـر:

(1) أذكر ما تعرفه عن:

أ – مفهوم التنمية داخل دوائر الأمم المتحدة.

ب– مفهوم التنمية لدى إرون ساندرز.

ج– مفهوم التنمية لدى محرم.

د – التنمية وتنظيم المجتمع.

هـ– التنمية والتنمية المتكاملة والتنمية المتواصلة.

(2) استعرض فى ضوء ما درست لأدبيات تطور مفهوم التنمية المراحل المختلفة التى مر بها حتى الآن وهل يمكن القول بحدوث تطور حقيقي فى هذا المفهوم.

(3) دليل التنمية البشرية هو دليل مركب يستهدف ترتيب المجتمعات (المحلية/ الإقليمية/ الدولية) فى ضوء تحقق داخلها. ناقش هذه العبارة موضحاً:

(أ) مكونات هذا الدليل.

(ب) ما درجة الانتقاد الموجه إليه؟

(ج) لماذا لم يتم تطويره بما يعكس واقع التنمية بصورة أفضل؟

الفصل الثالث
التنمية: المبادئ والمقومات

تمهيد:

يختص هذا الفصل بعرض مبادئ التنمية ، ومقوماتها في ضوء اسهامات كل من الموسسات الدولية ، أو علماء الاجتماع والتنمية علي مختلف مدارسهم العلمية.

أولا : مبادئ التنمية :

يقصد بمبادئ التنمية لدى "بركات" الأسس النظرية التي تنهض عليها برامج التنمية على المستويين المحلي والقومي ، وهي وأن كانت تبدوا واحدة في الكتابات الاجتماعية إلا أنها تتباين من حيث أهميتها باختلاف المجتمعات ووجهات نظر الباحثين.

أ- مبادئ التنمية في دراسات الأمم المتحدة:

ويمكن إيجازها فيما يلي :-

1- يجب أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي والتي يشعر بها أبنائه ويعبرون عنها صراحة ، ويجب التمييز هنا بين كل من الرغبات ، والحاجات ، والمصالح.

2- يجب أن تقوم التنمية على أساس التوازن في كافة المجالات الوظيفية ، وهي في ذلك تختلف عن أنشطة الإصلاح المحلي التي تتم من خلال جهود متخصصة ومتباعدة .

3- إذا كانت برامج التنمية تعطي أهمية خاصة للمنجزات المادية ، فيجب عليها أن تعطي نفس الأهمية وبذات الدرجة لتغيير اتجاهات أفراد المجتمع المحلي المواتية لجهود التنمية .

4- ضرورة الاهتمام بزيادة فاعلية مشاركة الأهالي في شئون مجتمعهم المحلي ، وإحياء واستحداث نظام الحكم المحلي باعتباره قاعدة ذلك.

5- العمل على اكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات المحلية باعتبارها القاعدة الأساسية للدعوة إلى التجديد، ومصدر ثقة أبناء المجتمع المحلي ، وعاملا هاما ومكملا لعمل القيادات الوظيفية في التنمية.

6- ضرورة جذب مشاركة جماعات الشباب والنساء (الجماعات المهمشة) في برامج التنمية من خلال روافد التربية الأساسية ، وتعليم الكبار... إلخ.

7- ضرورة دعم الجهود الذاتية لأبناء المجتمع المحلي بخدمات حكومية فعالة تعضدها وتتكامل معها ولا تعارضها أو تقيدها وتطفئ آمالها.

8- ضرورة جذب المنظمات الطوعية العاملة على مستوى المجتمع المحلي، وتوظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية .
9- يتطلب إعداد برامج التنمية على المستوى القومي إستحداث التنظيمات الإدارية الفعالة (أو استخدام القائم منها) اللازمة لتعبئة كافة الموارد المحلية المتاحة والتنظيم الجيد للدراسات العلمية والتطبيقية ، والاستعانة ببرامج تدريب مخططة لهذا الغرض ، ووجود آليات للتجريب والمتابعة والتقييم.
10- ضرورة أن تتوازن خطة التنمية على المستوى القومي ، بما يسمح لخطط المحليات المندرجة تحتها بالاستفادة منها لمواجهة مشكلاتها الملحة من خلال الاستفادة من موارد الدولة في هذا الشأن .

ب- مبادئ التنمية لدى علماء الاجتماع:

= مبادئ التنمية عند (جودانف) Good Enough

أوجزت " جودانف "هذه المبادئ فيما يلي:

1- ضرورة التنسيق الكامل بين كافة برامج التنمية العاملة في المجتمع.
2- ضرورة أن يكون مسئولوا التغير على دراية كاملة بثقافة المجتمع المحلي الذين يعملون به.
3- ضرورة أخذ الترابط الوظيفي بين النظم الاجتماعية في الاعتبار ، حيث لا يمكن العمل مع أي منها بمعزل عن النظم الأخرى.
4- أن ينتج عن تطبيق برامج التنمية تغيير اتجاهات المواطنين وخلق القيم الإيجابية المدعمة لها.
5- ضرورة جذب مشاركة الأهالي من خلال آلياتها العديدة.
6- ضرورة العمل مع المجتمع من حيث هو – أي من خلال الأوضاع القائمة فيه.
7- يجب على أخصائي التنمية اكتساب ثقة واحترام أهالي المجتمع المحلي الذي يعملون به.
8- يجب على أخصائي التنمية أن يعملوا على تنمية قدرات الأهالي وإكسابهم خاصية الاعتماد على النفس ، باعتبارهم (أخصائيى التنمية) عامل دفع في الموقف الإنمائي وليس جزءاً مستمراً فيه.

ويلاحظ أن هذه المبادئ تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة ، وإن كانت تعكس مفاهيم الخدمة الاجتماعية.

= مبادئ التنمية عند (نيسلون وزملائه): Nelson & others

تتلخص هذه المبادئ فيما يلي :

1- أن المجتمع المحلي هو الوحدة التي يمكن من خلالها تحقيق المشاركة الشعبية .
2- أن التقدم مرهون بحدوث النمو المتوازن بين نظم البناء الاجتماعي.
3- الاعتماد على ديموقراطية العمل خلال جميع مراحل التنمية .
4- أن يكون للعملية التربوية الأهمية الأولى في برامج التنمية .
5- تدريب وإعداد القيادات المحلية ، واكتشاف وتدريب القيادات الممثلة لكوادر الصفين الثاني والثالث.
6- توافر طرق وقنوات الاتصال بين المواطنين وقياداتهم المحلية.
7- أن يكون البناء التنظيمي للبرنامج التنموي وظيفياً مرنا ، وليس بيروقراطيا، بحيث يمكن تغييره أو تعديله استجابة للظروف المتغيرة.

يلاحظ أن هذه المبادئ تركز على المجتمع المحلي ، وتتجاهل البعد القومي والدور الحكومي الفاعل في التنمية.

= مبادئ التنمية عند (مارشال كلينارد) : Marshal Clinard

تتلخص هذه المبادئ فيما يلي :

1- يرفض كلينارد فكرة تقديم برامج جاهزة أو معدة سلفاً من خارج المجتمع المحلي باستثناء مساعدات الرعاية الصحية والاجتماعية والتربوية ، ويرى ضرورة استخدام المدخل الجماعي في مواجهة مشكلات المجتمع .
2- ضرورة مراعاة الفروق والاختلافات بين المجتمعات المحلية.
3- تنمية الإدراك الجماعي بالحاجة إلى التغيير عن طريق القضاء على الاتجاهات السلبية ومعوقات التجديد.
4- ضرورة توظيف الجماعات الطوعية والتلقائية في خدمة برامج التنمية .
5- ضرورة استحداث تغييرات عميقة في صورة الذات لدى الأهالي للقضاء على شعورهم بانعدام القوة.
6- ضرورة استحداث تنظيم اجتماعي جديد قادر على التعبير عن مصالح وآمال فئات المجتمع وترجمتها في مخططات لمشروعات التنمية، يستوجب الأمر البدء بها لاستثارة سلسلة من الفعل ورد الفعل يطلق عليها كلينارد المشروعات الاستراتيجية ، باعتبارها أهداف قريبة تستثير اهتمام الأهالي.

7- تنمية القيادات الأهلية غير المهنية من خلال عمليات الاكتشاف والتدريب.
8- تنمية الشعور بالتحسن (التوحد) وبالإنجاز بين الأهالي من خلال تنمية المنافسة بين المجتمعات المحلية المتجاورة في مجالات التنمية.
9- ضرورة تحقيق اللامركزية في بعض الوظائف الحكومية.

وهذه المبادئ أيضاً تتفق مع ما أوردته الأمم المتحدة، وإن كانت تحصر دور الدولة في دور المساعد ، ولا تدرج خطة تنمية المجتمع المحلي في إطار خطة الدولة.

= **مبادئ التنمية عند " السمالوطي" :**

حدد " السمالوطي " مبادئ التنمية من واقع دراسته فيما يلي:،

1- ضرورة انبثاق برامج التنمية في المجتمعات المحلية عن دفعة قوية من خلال خطة سيادية قومية شاملة، تحقق التوازن الإنمائي قطاعياً وجغرافياً، وقادرة على توجيه الموارد والإمكانيات المتاحة للوصول بالتنمية إلى أسرع معدل ممكن.
2- استحداث تغييرات في هيكل البناء الاجتماعي القائم من خلال أحداث التغيير في النظم الاجتماعية القائمة مثل إعادة صياغة بناء القوة داخل المجتمع ، والقضاء على معوقات الانطلاق، وخلق إرادة التغيير بين الأهالي ، وخلق رأس المال الاجتماعي والاقتصادي اللازم لانطلاق برامج التنمية.
3- تحقيق التوازن بين تكنولوجيا الأشياء وتكنولوجيا البشر مع الاهتمام بالفهم السوسيولوجي الموضوعي للمجتمع الذي نرسم له أبعاد نموه وتقدمه.
4- دعم حركة الحكم المحلي وانتقال السلطة إلى المجالس الشعبية تحقيقاً للمشاركة الشعبية في صنع القرارات وإعداد الخطط من أسفل ، وتنمية المواطنة ، وإبراز القيادات الشعبية القادرة على التوجيه والتحريك والتنظيم والتعبئة، والقادرة على ممارسة العمل السياسي على المستويين المحلي والقومي.

ويؤخذ على مبادئ " السمالوطي" أنها تعكس فكر وفلسفة المنهج الاشتراكي الذي ساد في مصر خلال الستينات من القرن العشرين ، والذي كان يؤمن بهيمنة السلطة المركزية على آليات التنمية ، بل وتحقيق التنمية من خلال التغييرات الجذرية العنيفة في المجتمع ، ويلاحظ ذلك

من خلال مفاهيم " خطة سيادية شاملة " ، " توجيه الموارد"، "القضاء على الطبقات الطفيلية" ، " إعادة صياغة القدرة وعلاقات الإنتاج" ، .... إلخ . دون أن يكون للمحليات شأن في التعبير عن ذاتها.

= مبادئ التنمية عند" محرم " :

يرى "محرم" أن الإعداد الجيد لبرامج التنمية يجب أن يستلهم المبادئ التالية: ،

1- الاعتماد على استنهاض القوى الداخلية المحلية كي تطالب بالتغيير التنموي وتحققه ، وعدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع المحلي ، ويشمل ذلك الحالات التي تتطلب تدخلاً تشريعياً أو تنظيمياً من مستويات مركزية ، حيث يجب أن يأتي هذا التدخل من خلال استثارة مطالبة محلية واعية بمداه وأهدافه.

2- استنهاض المجتمع على الإقناع العقلي والمنطقي القائم على أسس موضوعية ، وليس الإرغام أو القهر أو المصادرة على البدائل أو الاستمالة العاطفية المجردة غير المؤيدة بالمعايير الموضوعية.

3- المشاركة الشعبية المحلية تعتمد على إذكاء الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية عن التنمية الريفية لدى مواطني المجتمع المحلي، ومن خلال ممارستهم الفعلية لهذه المسئولية عند اختيار وتخطيط وتمويل وتنفيذ برامج وأنشطة التنمية المحلية.

4- الاعتماد على العمل المجتمعي المؤسسي من خلال منظمات أهلية، طوعية (اختيارية) ، ديموقراطية، ذاتية الاعتماد، لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلي وتنظيم المشاركة الشعبية في جهود تنميته ، وتحقق عدالة اقتسام فرص وأعباء التنمية ، وأيضاً توزيع عوائدها بين كل أبناء المجتمع المحلي بمختلف فئاتهم ، وتراعي العدالة بين حقوق الجيل الحاضر والأجيال التالية في الفرص التنموية.

5- التكامل العضوي والتساند الوظيفي بين جميع أنشطة التنمية الريفية أياً كانت مصادرها والأطراف المسئولة عنها ، شعبية أو حكومية ، وتأكيد الإدراك المتبادل لهذا التكامل وجوهريته لدى كافة المشاركين في تلك الأنشطة.

6- الاعتماد على المنهج العلمي في كافة مراحل إعداد وتخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة التنمية الريفية، من خلال معونة فنية تقدم للمجتمع المحلي بمفهوم تبادل الخبرة وليس فرضها.

7- الجهود الحكومية في أنشطة التنمية الريفية مكملة ومساعدة للجهود الأهلية غير الحكومية المنظمة، وتحقق تعميق اللامركزية، وعدالة توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية، وتقوم بأدوار تنفيذية فعالة في الأنشطة التنموية ذات الطبيعة العامة، وتعمل باعتبارها سلطة اجتماعية مفوضة قابلة للمساءلة أمام المجتمع المحلي، وترعى ضبط توجهات وفاعليات التنمية المحلية في إطار مؤشرات التنمية القومية والتشريعات والقوانين السارية.

8- الأساليب التنموية المستخدمة ، يجب أن تحافظ على فرص استدامة وتواصل واستمرارية التنمية مستقبلاً مراعية العدالة بين حقوق الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

9- الأساليب التنموية المستخدمة، يجب ألا تتعارض مع القيم الاجتماعية الأساسية للمجتمع المستمدة من عقيدته الدينية الخالصة النقية والتقاليد الاجتماعية الراسخة التي تحافظ على صلات وتماسك ووحدة المجتمع .

10- التغيير التنموي عملية تراكمية تجري خلال مدى زمني يختلف طوله بحسب الظروف الخاصة بكل مجتمع محلي، ومن الضروري قبول هذا المدى الزمني للتنمية دون تسرع يجهض فرصها.

وتعكس مبادئ التنمية عند "محرم" شمولية النظرة التنموية التي تراعي الأبعاد الاجتماعية المحلية والوطنية، بمعني تكامل الدور الحكومي الفني المساعد والدور الأهلي المحلي المعبر عن ذاته، وتكامل الخطط المحلية للتنمية مع مثيلتها الوطنية، وتكامل الدور بين الأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية ذاتية الاعتماد، واشراك الأهالي في منظومة التنمية باعتبارهم صانعيها والمستفيدين منها، وليسوا متلقين لخدماتها المفروضة عليهم من خارج مجتمعهم المحلي، ومن ثم يناط بهم الحفاظ علي منجزاتها بالمتابعة والتقييم.

ثانيا :مقومات التنمية :

يقصد بمقومات التنمية من وجهة نظر " بركات " الركائز أو الدعائم المادية والفنية الأساسية التي ترتكن إليها برامج التنمية واللازمة لانطلاقها ، وهي دعائم تعمل على المستوى القومي (الدولة) وتتمثل في أوجه الدعم أو المساندة الحكومية .

أ – مقومات التنمية من وجهة نظر "السمالوطي " :

تتلخص فيما يلي :

1- الدفعة القومية على المستوى القومي :

وهي تمثل الأساس الأول لإطلاق برامج فعالة للتنمية ، حيث يجب أن تشمل هذه الدفعة الاتساق المعنوي في المجتمع المحلي في إطار الأنساق الكبرى للمجتمع العام . وبمعنى آخر أن تستحدث الدفعة القوية على المستويين القومي والمحلي تغيرات بنائية تعمل على انطلاق عملية التنمية في إطار استراتيجية ملائمة (تغير نسبة الناتج الصناعي إلى الدخل القومي ، نسبة العاملين إلى جملة السكان ، نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي العمال،...الخ)

2- استحداث مؤسسات التنمية الوظيفية داخل المجتمع المحلي :

حيث حرمت المجتمعات المحلية من معظم الخدمات الأساسية عهود طويلة مما أدى إلى ظهور ثقافة معوقة للتقدم ، ومن هنا فإن عملية التنمية لابد وأن تقوم على استحداث مؤسسات التنمية داخل هذه المجتمعات ، حيث تعمل هذه المؤسسات بأساليب متباينة (فرق التنمية / الإخصائي متعدد الأغراض) لدفع عجلة التنمية على المستوى لمحلي.

3- استحداث الأنساق الديموقراطية داخل المجتمعات المحلية :

ويقصد بها كافة التنظيمات الشعبية ذات الصلاحيات القانونية والدستورية كالمجالس المحلية والتعاونيات ، والجمعيات الأهلية... حيث تعمل هذه الأنساق على تحويل حركة التنمية إلى حركة شعبية لمواجهة المشكلات ، كما تحقق هذه الأنساق التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية ، إضافة إلى إفرازها للقيادات الشعبية باعتبارها مصادر جديدة للقوة قادرة على الصراع مع بناء القوة التقليدي الذي يقف،غالبا، عقبة أمام التنمية .

4- بناء برامج اتصالية فعالة ومخططة :

حيث تعمل هذه البرامج على نشر المعارف ، وإيجاد الاتجاهات المواتية للتنمية ، وإكساب الأهالي أساليب المواجهة، وتعتمد هذه البرامج على العديد من التغيرات الموقفية مثل الاستعداد الحضاري للمجتمع لتفعيل التجديدات، ومضمون التجديدات، ومدى توافقها مع النسق التعليمي السائد، ومدى كفاءة وسيلة الاتصال ، وكذلك القائمين بعملية الاتصال، ...إلخ ما يتعلق بالاتصال ووسائله وكيفية التعامل معه، وتكنيكاته.

ب – مقومات التنمية من وجهة نظر إبراهيم محرم :

يمكن إيجاز هذه المقومات فيما يلي:

1- المشاركة جوهر التنمية :

حيث ينبغي تحويل الناس من مجرد متلقين لبرامج التنمية إلى صناع لها ، ويتم ذلك عن طريق المشاركة التي لا يتوقف أثرها على تغيير فكر واتجاه المواطن، بل أيضاً إذكاء روح المسئولية الاجتماعية على المستويين الفردي والجماعي لأبناء المجتمع ، وإطلاق طاقاتهم الكامنة والاستفادة منها في النهوض بأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

2- ديموقراطية التنمية :

ويقصد بها أن تكون التنمية ديموقراطية الطابع ، يشارك فيها أبناء المجتمع المحلي فكراً ، وتخطيطاً، وتنفيذا، وتقويماً، أي بتحمل أعبائها والاستفادة من نتائجها ، هذه المشاركة الديموقراطية تعتمد في الأساس على فرص متكافئة أمام الجميع دون تمييز أو تفرقة ، وتلعب المنظمات الاجتماعية دوراً هاماً في هذا الشأن.

3- الاعتماد على القيادة المحلية والشباب والمرأة :

ويتم ذلك بالاعتماد على القادة المحليين الذين هم صفوة أبناء المجتمع المحلي الذين يلقون التقدير والاحترام والثقة من باقي أبناء المجتمع ، حيث يمثلون قوى التأثير في المجتمع ومفاتحيه ، حتى داخل المنظمات القائمة ، لذلك يجب عدم أغفال دورهم باقتصار العمل مع الرئاسات الرسمية ، وتناسى التراكيب الاجتماعية القائمة وتوزيعات القوة المؤثرة فيها ، حيث يقوض كل ذلك من فرص نجاح برامج التنمية .

أما الشباب فهم أكثر فئات المجتمع استعداداً لتقبل التغيير والتحمس له بحكم مرحلة التغيير البيولوجي التي لم تثبت فيها بعد قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه المتوارثة بعكس الأكبر سنا، وهو ما يدعو إلى القول بأن الشباب أكثر فئات المجتمع تعضيداً لعملية التنمية .

أما المرأة فهي نصف المجتمع ، ومربية أجياله ، والمسئولة عن رعاية الأسرة وتنظيم معيشتها ، وغالباً ما تعد قوة كامنة وساكنة في غالبية المجتمعات المحلية ، ومن ثم يكون إطلاق إسارها وإخراجها من عزلتها وتوظيفها في حركة التنمية ، إنما هو مضاعفة لقوة المجتمع ، وتعبئة لجانب ضخم من قواه البشرية غير المستغلة بكفاءة إضافة إلى دور المرأة في صنع القرارات الأسرية ، وما تمثله مشاركتها في التنمية من تعضيد لهذا الدور ، ولدورها كمربية للأجيال بغرس قيم التنمية وجعلها جزءاً من النسيج الثقافي للأبناء في طفولتهم المبكرة .

4- المساندة الحكومية في التنمية :

بالرغم من أن المشاركة الشعبية هي جوهر التنمية ، فإن الاستثارة والتشجيع والدعم والمساندة المادية والفنية التي تقدمها الدولة تعد من الأمور الضرورية في أية برامج تنموية خاصة في بداياتها المبكرة .

ولضمان نجاح هذا الدعم المالي والفني من قبل الحكومة فإنه يجب أن يكون معضداً لجهود المجتمع المحلي ، وليس عائقاً له ، أو مشروطاً بشيء ، بل يجب أن يكون بالقدر الكافي والملائم للتغيير المستهدف ، وفي الزمن المناسب ، باعتبار الجهود الحكومية قدوة ومثلاً في حد ذاتها.

ويعني ذلك أن الجهود الحكومية خاصة المالية هي جهود مساعدة ومكملة ومنشطة ومحفزة ومدعمة، وهي ليست الأصل (برغم ارتفاع نسب مساهمتها) والأساس والجوهر في التنمية بقدر ما هي عامل مكمل من المفروض أن يمتزج بالمشاركة الشعبية دون أية معوقات شكلية أو إجرائية في وعاء تجميعي واحد يتم التعامل معه بآليات موحدة للصرف والمحاسبة.

5- كفاءة تخطيط التنمية :

ويقصد بها ضرورة أن تتصف الخطة بالشمول والاتساق لكافة مناشط الحياة داخل المجتمع المحلي ، وأن يندمج في تيار تغييرها كافة أبناء المجتمع المحلي ، وأن تتكاتف في سبيلها جهود كافة المنظمات الشعبية والحكومية ، وتتحقق من خلالها تكامل أدوار الأفراد والجماعات في مختلف المواقف ، وأيضاً تكامل تحقيق التنمية بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ، وأن تأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة.

ولتحقيق ذلك يجب أن تكون مشروعات التنمية متعددة الأغراض، ومتعددة الأساليب ، وأن تكون موجهة لخدمة جميع فئات المجتمع ، وأن تساند المشروعات الاقتصادية ، المشروعات الاجتماعية تمويليا، وأن تكون هناك دفعة قوية لمشروعات التنمية متمثلة في:

أ- البدء بالمشروعات التي تمثل احتياجات أساسية لأبناء المجتمع المحلي وفق ما يقررونه من أولويات.

ب- ألا تتعارض هذه المشروعات مع العادات والتقاليد القائمة بالمجتمع .

ج- أن تحقق هذه المشروعات نتائج سريعة وملموسة تبعث الثقة في نفوس المجتمع .

د - أن يتوافر لهذه المشروعات المساعدات الفنية والإمكانيات والتجهيزات الضرورية بحيث لا تتعثر في بدايات تشغيلها.

تذكر

(3) ترتكز التنمية على مبادئ هامة فى دراسات الأمم المتحدة . اشرح هذه العبارة فى ضوء دراستك.

(4) قارن بين مبادئ التنمية لدى كل من " جودانف " و مارشال كليناردِ.

(5) تعكس رؤية كل من " السمالوطى " و " محرم " لمبادئ التنمية الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة للمجتمع المصري. ناقش هذه العبارة.

الفصل الرابع
التنمية :نماذجها–وسائلها–استراتيجياتها–ومنهجيتها

يختص هذا الفصل بإلقاء الضوء على جانب آخر من الأطر النظرية للتنمية ، ويتضمن ذلك التعرض لنماذج، ووسائل العمل الإنمائي واستراتيجياته ، ومنهجية العمل التنموي ، وأخيراً كيفية تقويم التنمية وفيما يلي عرض موجز لهذه الأطر.

أولاً: نماذج التنمية : Development Models

أوردت دراسات الفكر التنموي ثلاثة نماذج أساسية للتنمية هي :،

أ – النموذج التكاملي : Integrated Model

وهو يشير إلى مجموعة البرامج المنبثقة من المستوى المركزي، وتشمل كافة قطاعات التنمية ، وكذلك كافة المناطق الجغرافية. ويستهدف هذا النموذج تحقيق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي ، كما يحقق التنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية واستحداث مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية أو وحدات إدارية وتنظيمية جديدة .

ويشترط لنجاح هذا النموذج توفر ما يسمى بالاتصال المزدوج بين الهيئة المركزية للتنمية ، وبين الهيئات القطاعية والإقليمية (الفرعية)، وكذلك توفر قدر من لا مركزية اتخاذ القرار التنموي وتنفيذه في إطار الخطة السيادية للدولة (نماذج التنمية في الهند، باكستان، الفلبين، مصر)

ب– النموذج التكيفي : Accomplishment Model

وتنبثق برامجه أيضاً من المستوى المركزي، ولكنها تختلف في النموذج التكيفي في التركيز على عمليات تنظيم المجتمع ، واستثارة الجهود الذاتية ، والاعتماد على التنظيمات الأهلية. ولأنه نموذج تكيفي فإن الأمر لا يتطلب استحداث تغيرات في التنظيم القائم، وتلجأ إليه الدول في حالة عدم توافر العوامل المادية والفنية بغية تقليل تكلفة التنمية (حركة التنمية في غانا).

ج– نموذج المشروع : Project Model

وهو يختلف عن النموذجين السابقين في أنه لا ينبثق ولا يطبق من مستوى مركزي ، وإنما ينبثق ويتم تطبيقه وفقاً لحاجات كل منطقة جغرافية على حده ، ووفقاً لظروفها ومعطياتها ، بالرغم من أنه نموذج

متعدد الأغراض شأنه في ذلك شأن النموذج التكاملي (مشروع الجزيرة في السودان ، مشروع مديرية التحرير في مصر) .

ثانياً: وسائل العمل الإنمائي: Developmental action methods

يقصد بالوسيلة من وجهة نظر " بركات " الطريقة التي يمكن بها دفع المجتمع المحلي للتحرك في اتجاه مواتى للتنمية وحركة التغيير، وقد أشارت الدراسات الميدانية والكتابات السوسيولوجية إلى أن هناك ثلاثة أساليب للعمل الإنمائي هي:

1- فرق التنمية المتنقلة : Movable development teams

ويعتمد هذا الأسلوب على تكوين حملات إنمائية تضم مجموعة من المتخصصين في مجالات التنمية المختلفة تدفع العمل الإنمائي في كافة التخصصات بشكل متوازن وفي ضوء احتياجات أبناء المجتمع المحلي.

2- أخصائي التنمية متعدد الأغراض: Multi Purpose change agent

يعتمد هذا الأسلوب على تدريب بعض الموظفين للقيام بمجموعة من الخدمات والمهام الوظيفية المتنوعة ، والتي تنتمي إلى تخصصات متنوعة (مثل الطب والبيطرة ، والإرشاد الزراعي ، والخدمة الاجتماعية) ويطلق عليهم ألقاب متعددة مثل الأخصائي الفني / أوكيل التغيير/أو الوكيل التنموي / أوأخصائي خط المواجهة ... إلخ.

3- تعميم المؤسسات الوظيفية: generalization of official association

ويعتمد هذا الأسلوب على استحداث مؤسسات الخدمات المختلفة داخل الجمعيات المحلية ويستوجب نجاح هذا الأسلوب تحقيق التنسيق الرأسي بين المستويات الإدارية المختلفة لهذه المؤسسات، وكذلك التنسيق الأفقي بين المؤسسات القائمة في نفس المستوى سواء عن طريق لجنة أو مؤسسة أو مجلس .

ويعني ذلك تطبيق اللامركزية الإدارية على المستويين الرأسي والأفقي، ويعتبر هذا الأسلوب هو الأفضل حتى الآن من واقع التطبيق.

ثالثا : استراتيجيات التنمية: Development Strategies

يشير " السمالوطى " الى الاستراتيجية التنموية بأنها الاطار العام الذى يمكن أن تصاغ فى ظله خطة التنمية لتحقيق الاهداف بعيدة المدى ..ولقد ارتبط ظهور هذه الاستراتيجيات بظهور التخطيط ، دراسات التغير ، لذلك يمكن تصنيف ما قدم من استراتيجيات للتغير المخطط الى نوعين أساسيين هما :

أ – الاستراتيجيات المحافظة : Conservative strategies

ويمكن أن نميز منها :

1-استراتيجيةالعمليةالرشيدة :Empirical rational strategies

وتنهض هذه الاستراتيجية على بعض الفروض والمسلمات ، أهمها ان يسير الناس فى حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية ،وان الطابع العقلى هو اهم ما يميز انماطهم السلوكية بمعنى اخر ان الفعل الاجتماعى هو فى جوهره فعل يتفق مع المبادئ العقلية، وبناء على هذا الفرض فان خطط التغيير المخطط يجب ان تقوم على اساس تبصير الناس بالمفاهيم والافكار والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الاسلوب العقلى فى الاقناع والشرح .

وتعتمد هذه الاستراتيجيات على نشر التعليم العام ، واجراء البحوث العلمية المتعلقة بحل مشاكل الناس ونشر نتائجها عليهم لاستخلاص اساليب الحل ودون فرضها عليهم .

2-استراتيجيات اعادة صياغة المعاييرالتربوية:

Normative reductive strategies

وتعتمد هذه الاستراتيجيات على بعض الفروض التى تدور حول الدافعية عند الانسان مؤكدة على ان اهم ما يحرك الانسان فى سلوكه وممارساته هو جهاز القيم ومجموعة المعانى والتصورات التى يكتسبها من ثقافته خلال مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية .

وعلى ذلك فان محاولات تغيير انماط الفعل يجب الا تعتمد على مجرد تزويد الناس بالمعلومات والتبريرات العقلية فحسب ، بل يجب ان تعتمد على مجموعة من البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك وتغيير الادوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية التقليدية .

وتعتمد هذه الاستراتيجيات على تحليل ديناميات الجماعة ، وعلى اساليب العمل مع الجماعات الصغيرة ، وعلى اساليب تغيير الاتجاهات .

ب- استراتيجيات القوة : Power Strategies

وتعتمد هذه الاستراتيجيات على استخدام اسلوب القهر والضغط سواء فى شكله السياسى أو الادارى أوالاقتصادى ، وذلك عن طريق التشريعات الملتزمة . ويقصد بالقوة هنا استخدام السلطة المشروعة القادرة على اصدار التشريعات والقوانين الملزمة.

وتختلف هذه الاستراتيجيات عن سابقتها فى كونها تعتمد على الجزاءات السياسية والاقتصادية فى استحداث التجديدات ، فى حين تعتمد استرايجيات

العملية الرشيدة على قدرة تأثير الخبراء على اهالى المجتمع المحلى وانسياب المعلومات ممن يعملون الى من لا يعملون ، بينما تعتمد استراتيجيات اعادة صياغة المعايير التربوية على اثر المحددات غير المعرفية على مدى تقبل اعضاء النسق للتجديدات ، كما تركز على الاساليب والمداخل غير القائمة على اساس القهر .

ويجب الاشارة هنا الى ان استراتيجيات القوة لا تنبثق من الاطار الثورى الماركسى الذى يعتمد على اعادة صياغة بناء القوة والبناء الاسفل بشكل جذرى ، ولكنها (اى استراتيجيات القوة) تعتمد على البناء القائم من خلال استحداث بعض التجديدات به خاصة فى مجالى القوة والاقتصاد .

ج- الاستراتيجية الثورية : Revolutionary strategy

تنهض هذه الاستراتيجية على مقومات المنهج الماركسي في التغيير (الجدلية ، والتفسير المادي للتاريخ ، وحتمية العمل الثوري) ، ويرفض أنصال هذه الاستراتيجيات ما ينادى به أصحاب الاستراتيجيات الأخرى ، ويؤمنون بحتمية التغيير الجذري في المجتمع عن طريق التدخل الإرادي للإنسان في إطار الحركة العامة للتاريخ ، حيث يرون أن تحرير الإنسان لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العمل الثوري الذي تستطيع من خلاله الجماهير السيطرة على مواقع القوى الاقتصادية والسياسية ، الأمر الذي يتيح لها فرصة توجيه مسارات الحياة الاجتماعية لصالحهم.

رابعاً: أساليب التغيير المخطط : Planned change technique

يعرف السمالوطي الأسلوب بأنه الإجراءات الفنية المرحلية أو الإجراءات التنفيذية للاستراتيجية ويلخص أهم الأساليب التي طرحت في الفكر السوسيولوجي فيما يلي:

1- أسلوب المسح الذاتي : Self survey technique

ويتمثل هذا الأسلوب في إشراك القيادات المحلية في إجراء الدراسات والمسوح المحلية التي تستهدف الوقوف على أسباب المشكلات القائمة ، ويسهم هذا الأسلوب في تعريف القيادات المحلية على مشكلات المجتمع ، كما يقلل من مقاومتهم لخطط العلاج من جهة أخرى.

2- أسلوب توسيع الأفق : Mind stretching technique

ويقصد به إكساب أعضاء المجتمع المحلي مجموعة من المعلومات وتكوين وتعديل الاتجاهات المواتية لبرامج التنمية ، ومن هذه الأساليب (تكنيكات) الندوة والمحاضرة ، والمناقشة الجماعية... إلخ بهدف إقناع الأهالي بأهمية ومشروعية التجديدات المطلوب استحداثها، واجتذاب البناء القائم للوقوف في صف هذه التجديدات.

3- تكنيك المشاركة : Participatory Technique

ويهتم هذا التكنيك بحفز الأهالي على تولي زمام المبادرة والسيطرة على شئون المجتمع المحلي ، والتخطيط لتغييره، ويستهدف تقليل مقاومة الأهالي لإحداث التغييرمن خلال مشاركتهم في اتخاذ قرارات التحضير . والتخطيط له ، بل وتنفيذه في إطار بعض الصيغ التنظيمية المحلية .

خامساً: منهجية عمل البرامج التنموية:

Developmental programs methodology

تتحدد منهجية العمل في برامج التنمية في ضوء كل من واقع المجتمع المستهدف والأهداف الاستراتيجية لهذه البرامج، ولا يمكن حصر كافة المناهج أو التصورات التي وضعت في هذا الشأن لأسباب كثيرة منها : أنها كثيرة في تراث الفكر السوسيولوجي ، وأنها لم تخضع لدراسات مستفيضة حتى يمكن إصدار تعميمات بشأنها،وأنها وإن كانت قدمت لنا مجموعة من المراحل إلا أنها لم تخضع غالبيتها للتجريب الميداني ، وهو ما يعني كونها أطر نظرية لم تساعد بعد في تحليل المجتمع المستهدف تنميته وتطويره على أساس من الفهم ، أي أنها فروض علمية لم يتم بعد اختبارها في الواقع الاجتماعي.

ويسبق وضع منهجية العمل لأي برنامج تنموي ضرورة وضع آليات البناء المؤسس له حيث ، تستلزم هذه المرحلة ما يلي:

1- تحديد الجهات التي تتولى الإشراف على برنامج تنمية المجتمع وتمويله.

2- وضع وتحديد آليات البناء المؤسسي للبرنامج على المستويات القومية والإقليمية والمحلية مع بيان دور كل منها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، مع توجيه اهتمام خاص لهذه الآليات علي مستوي المجتمع المحلي، حيث قد تتواجد هذه الآليات بأحد الصور التالية:

أ- وكيل التغيير / أخصائي التنمية ويفضل أن يكون من أبناء المجتمع المحلي ، إضافة إلى المساعدين له .

ب- لجنة تنموية تشكل بمعايير مختلفة ومن ممثلين لأبناء المجتمع المحلي.

وبصفة عامة يراعى عند اختيار وكيل التغيير / أو أخصائي التنمية أو عضو لجنة التنمية ما يلي:

1-أن يكون من أبناء المجتمع المحلي أي نشأ وتعلم به ، وشرب وهضم ثقافته ، وأن يكون ملما بظروفه وإمكانياته ، ومميزاً للجماعات الفرعية بالمجتمع ، وطرق الاتصال ، وتسلسل النفوذ، متفهما للحزازات والمشكلات القائمة بين الأفراد والجماعات والعائلات ، مدركا لمشاكل المجتمع وحاجاته.

2- أن يكون لديه الاستعداد الكافي للخدمة العامة ، وله القدرة على تحمل أعباء هذه الخدمة نفسياً وبدنيا، وأن تتوافر لديه القدرة على التعامل مع مختلف فئات المجتمع بصدر رحب ، وعقل رحم.

3- أن يكون له قدرة تأثيرية على الآخرين ، ومشهودا له بحسن السير والسلوك.

4 – أن يكون ذا مستوى ثقافي وتعليمي مرتفع لما يصبغ التعليم صاحبة بمقدرة عقلية ومهارة عالية للتعامل مع الأفراد والمواقف في الأوقات المختلفة.

5- تدريب وكيل التغيير / أخصائي التنمية وإعداده بالشكل الملائم عن طريق برنامج تدريبي شامل في العلوم التي تتصل اتصالا مباشراً بطبيعة عمله بين أفراد المجتمع المحلي، وكذا إعطائه تدريباً مميزاً عن البرنامج التنموي من حيث أهدافه/ فلسفته / آلياته / منهجه.

6 – ضرورة مراجعة مدى التقدم الحادث بالبرنامج والتعرف على المشاكل التي يواجهها وكلاء التغير المرتبطة بوضع البرنامج موضع التنفيذ / وتوحيد الإطار الفكري والعلمي والعملي الخاص وذلك من خلال لقاءات متباعدة أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، على أن يتم ذلك تحت إدارة جهة الإشراف الفني والمالي على البرنامج.

7 – ضرورة وجود الحافز المادي والحافز المعنوي لوكلاء التغير ،أو أخصائي التنمية حيث يتحمل كثيراً من المسئوليات التي لا يتحملهاالشخص العادي حيث أنه يعمل في أوقات مختلفة من النهار – وكثير التنقل بين أجزاء المجتمع المحلي (أي من قرية إلى أخرى) مع توفير سبل انتقال آمنة وسريعة تمكنه من متابعة أنشطة البرنامج داخل المجتمع المحلي الواحد / أو الانتقال إلى حيث الجهة الفنية والإدارية على المستويات الأعلى (مستوى الأقليم/ المستوى القومي).

أ- مرحلة التعرف أو حصر موارد المجتمع المحلية:

ويقصد بهاحصرالموارد البشرية/الطبيعية/المنظمات الاقتصادية والاجتماعية (التعليمية ،الصحية ،الدينية ، الترفيهية ، الشبابية .. إلخ) والخدمية وذلك باستخدام أدوات خاصة لحصر هذه الموارد، ويتم هذا الحصر بواسطة وكيل التغير / أو أخصائي التنمية / أو لجنة التنمية / أو المحليات ... وذلك وفق الآلية التي يعتمد عليها البرنامج، ويفضل أن تتم هذه المرحلة بأيدي أبناء المجتمع المحلي فهم الأكثر دراية ومعرفة بمواردهم المتاحة.

وينجم عن هذه المرحلة المعرفة التامة بالموارد المتاحة ، والاحتياجات الهامة لأبناء المجتمع ، ومدى كفاءة الموارد في مواجهة هذه الاحتياجات.

ب - مرحلة استنفار المجتمع :

وفيها يتم إعلام المجتمع من خلال الاجتماعات العامة أو الندوات أو حلقات المناقشة بموارده المتاحة واحتياجاته ، ويطلب منه وضع خريطة أولية لأولويات هذه الاحتياجات في ضوء الموارد المتاحة ، ويتم في هذه المرحلة الاستكشاف الذاتي للقدرات المحلية مادياً وبشرياً ومعنوياً، بما تعمقه هذه المرحلة من شعور بالانتماء وتحمل المسئولية نحو المجتمع.

وهذه المرحلة في غاية الأهمية ولا يتوقف نجاحها على وكيل التغير أو الإخصائي التنموي أو حتى لجنة التنمية بل يتوقف نجاحها على مدى فاعلية القيادات المحلية الطبيعية من أبناء المجتمع المحلي.

وتستخدم في هذه المرحلة آليات عديدة مثل الاجتماعات ، واللقاءات البؤرية النقاشية والمؤتمرات والندوات... إلخ وكلها آليات جماعية وجماهيرية تستهدف ما يلي:

1- إشعار الأهالي بالمشكلات والحاجات المحلية : فالمشكلة والحاجة جانبان لشيء واحد فكل مشكلة ينشأ عنها حاجة وكل حاجة هي نتيجة لمشكلة .
2- تعميق الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية لدى الأفراد الذين لديهم حساسية عالية تجاه مجتمعهم ... وهم قليلون بالنسبة لأبناء المجتمع المحلي، ويتم ذلك بالعمل على زيادة الشحنة العاطفية حتى تصبح مشاكل المجتمع مصدر قلق لهؤلاء الأفراد وبالتالي تتولد رغبتهم في تبني خطوات العلاج.
3- اكتشاف القيادات المحلية كنتيجة للخطوة . وإعدادهم بالتدريب لتولي مسئولياتهم تجاه مجتمعهم المحلي.

ج – مرحلة التخطيط: –

وفيها يتم وضع هذه الاحتياجات العاجلة للمجتمع في إطار خطة مبرمجة زمنياً وذلك في ضوء الأولويات التي يراها المجتمع ، على أن يتم ذلك بواسطة أكبر عدد من الأهالي عملاً بمبدأ ديموقراطية التنمية وادارتها ، ويرتبط تحقيق ذلك بوجود قيادات محلية واعية/ أو وكيل تغيير ناضج تستطيع / أو يستطيع جذب مشاركة كافة فئات أبناء المجتمع خاصة الجماعات المهمشة (المرأة ، الشباب) وتفعيل دورها في تنمية مجتمعها.

وفي هذه المرحلة يتم أيضاً تخطيط مشروعات الخطط العاجلة من حيث إعداد الرسوم وتقدير تكاليف الإنشاء وتكاليف التشغيل (والعمالة بالآلات والمعدات ... إلخ) والصيانة ومدى المساهمات الشعبية لأبناء المجتمع المحلي وكيفية إدماجها في تكلفة المشروع والمدة الزمنية اللازمة للإنشاء وتقدير حجم الإنتاج / الخدمات المتوقع والجمهور المستهدف من المنتج / الخدمة ...إلخ ، وفي ضوء الاتفاق على خطط هذه المشروعات ترفع إلى الجهة المنوطة بإدارة عملية التنمية.

د– مرحلة التنفيذ:

وفيها يتم وضع الخطة المحلية بعد اعتمادها وتوفير مواردها المالية موضع التنفيذ ، حيث يحدد دور لكل فرد أو مؤسسة في المجتمع ، وبمعنى آخر يعتمد تنفيذ الخطة على ما يلي:

أ– الأفراد : حيث يساهم كل على حسب قدرته ومؤهله وبشرط معرفة الدور الموكول إليه .

ب– اللجان التي تتشكل ويعتمد قرار تشكيلها من قبل الأهالي أو من قبل السلطات.

ج– المنظمات الاجتماعية والأجهزة المختلفة (مثل جمعيات تنمية المجتمع المحلي أو ما شابهها) حيث يكون لها دور كبير في تنشيط المشاركة الشعبية وفي تنفيذ المشروعات المخططة في ضوء القوانين واللوائح المسيرة لعملها .

د – الإدارات الهندسية الكائنة على مستوى المحليات لما لها من حق الإشراف والمتابعة.

هـ– الإدارات المالية : والتي لها حق المراقبة المالية قبل الصرف وبعده.

هـ- مرحلة التقييم :

ويرى البعض أن هذه المرحلة هي الأخيرة في عملية التنمية ، والحقيقة إنها مرحلة مستمرة منذ بداية التعرف على المجتمع حتى تنفيذ مشروعات خطته المحلية ، إذ أن لكل مرحلة تقييمها الخاص للوقوف على مدى التقدم الحادث بها، والمشاكل التي تواجهها ، وكيفية التغلب عليها .

ومرحلة التقييم عادة تعتبر فاتحة نشاط جديد ، وهو وسيلة لزيادة كفاءة العملية التنموية وليس غاية في حد ذاته ، حيث يساعد التقييم في معرفة التأثير الكلي أو الجزئي للبرنامج التنموي على الأفراد وعلى المجتمع ، أي مدى النجاح الذي حققه البرنامج في تحقيق أهدافه ومدى التغير الذي أصاب الأفراد / المجتمع نتيجة له .

والتقييم عملية متتابعة تتم خلال جميع مراحل البرنامج ابتداء من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ،كما يعرضه الشكل رقم (2)

والتقييم أما أن يكون يومياً أو شهرياً أو كل ثلاثة شهور (ربع سنوي) أو كل ستة شهور (نصف سنوي) أو سنوياً على حسب طول مدة التنفيذ.

ويمكن تلخيص أهداف عملية التقويم فيما يلي:

1- تقويم الدرجة التي وصل إليها أفراد المجتمع في المقدرة على تفهم مشكلاتهم من حيث طريق التفكير ومستواه ومدى فاعليته في بناء البرامج.
2- تقويم درجة مساهمة الأهالي الديمقراطية في شئون مجتمعهم.
3- تقويم كفاية القيادة من القادة الموظفين أو المحليين ، واكتشاف أسباب ضعفها أن وجدت ومدى إلمام القيادة بطرق العمل ووسائله ومدى نجاحهم في تطبيقها.
4- تقويم تأثير وسائل القيادة المختلفة بالنسبة للمجتمع المحلي لمعرفة ما يتلائم منها مع ظروف المجتمع .
5- تقويم عمليات النهوض بالمجتمع عن طريق قياس التغيرات المرغوبة التي حدثت بالمجتمع .

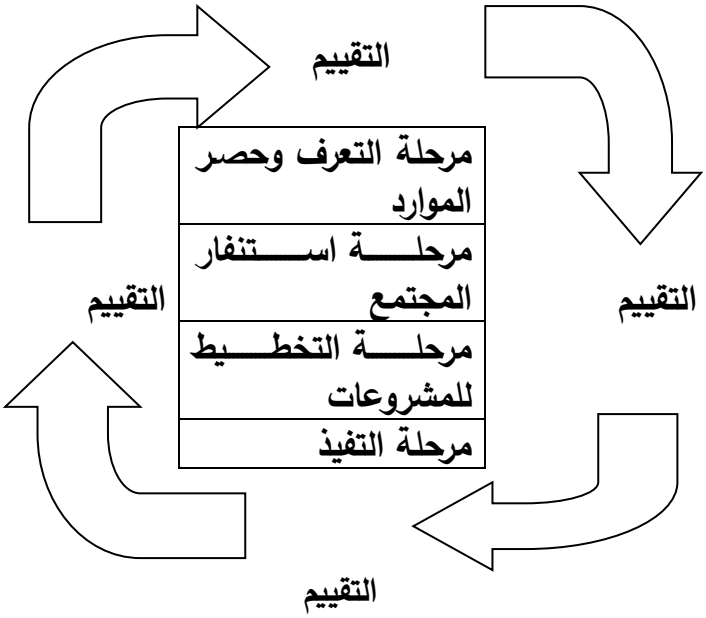

شكل رقم (2) منهجية العمل في برنامج تنموي

وتتم عمليات التقويم عن طريق إجراء المسوح التالية:

1- **المسح القبلي :**

الذي يسجل فيه الباحث مختلف جوانب الموقف قبل البدء في تنفيذ البرنامج والمشروع.

2- المسح البعدي :

ويسجل فيه الباحث نفس البيانات السابق جمعها من نفس المنطقة وبنفس الأسلوب وباستخدام نفس الأدوات التي استعملها في المسح القبلي لمعرفة مدى التغير الذي حدث ويحدث أثناء تنفيذ المشروع ونتيجة له .

3- المسح الدوري :

ويفضل إجراءه أثناء تنفيذ البرنامج لمعرفة مدة تقدم المشروع وما قد يحيط بتنفيذه من صعوبات حتى يمكن التغلب عليها أولاً بأول ، كما يعطي فكرة عن تقدم سير العمل في صورة إحصاءات موضوعية ، بالإضافة إلى المقترحات الفعلية في التنفيذ كثيراً ما تنحرف عما كان مقدراً لها في الخطة الأصلية لأسباب منها عدم الاتفاق على فهم الأهداف الحقيقية للبرنامج بواسطة بعض الأفراد أو الهيئات المشرفة على التنفيذ.

ملحوظة :

تجمع بيانات المسح البعدي بعد الانتهاء من تنفيذ البرنامج حتى لا يتعذر تقدير أثره المباشر بفعل ما يطرأ من تغيرات بمرور الزمن وينصح بجمع البيانات بعد مضي فترة (1 – 3 سنة) .

وترتبط عمليات المسح السابق ذكرها مع عملية التقويم التي تتضمن عدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تحديد أهداف المشروع أو البرنامج التي يسعى إلى تحقيقها سواء كانت أساسية أو ثانوية حتى لا يخرج التقويم عن الحدود وحتى يمكن اختيار الأدوات التي يمكن أن تستخدم في قياس النتائج.
2- تحديد أهداف عملية التقويم نفسها وهل سيكون شاملاً أو جزئياً.
3- تحديدالأسس التي يجري بمقتضاها تقويم نتائج البرنامج .
4- اختيار وتحديد الأدوات والوسائل التي تستخدم في التقويم ويتوقف اختيارها على الظروف والمواقف المختلفة التي يستعمل فيها ومدى صلاحيتها في كل من هذه الظروف ومن أهم هذه الوسائل (مقاييس نفسية لقياس الاتجاهات الفردية . المسح الاجتماعي – الطريقة التجريبية المقارنة ... إلخ) .

ومن أهم الأدوات(الملاحظة،الاستفتاء، المقابلة ، معايير القيم ، الرأي العام) وغيرها من المقاييس الاجتماعية .

ويجب أن تشمل عملية التقويم في تنمية المجتمع عدة ميادين أو نواحي يمكن تلخيصها مع الأسس التي تستند إليها فيما يلي :

أ- **تقييم الخطط التي وضعت لمشروعات النهوض بالمجتمع :**

وتتضمن جوانب التقييم ما يلي:

(1) مدى نجاح الخطط في مقابلة الأسباب الحقيقية لمشكلات المجتمع و العمل على توفير حاجاته.
(2) مدى نجاح الخطط في التنسيق بين الجهود التي تبذل في تنفيذها لتلافي التكرار والتضارب.
(3) مدى نجاح الخطط في تحديد الأهميات في المشروعات .
(4) مدى واقعية الخطط وقربها من الصفة العملية .
(5) مدى مرونة الخطط وقابليتها للتلاؤم مع ظروف المجتمعات المحلية.
(6) مدى وضوح الخطط للمنفذين على مختلف المستويات.

ب-تقويم الأجهزة القائمة على تنفيذ مشروعات النهوض بالمجتمعات:

وتشتمل جوانب التقييم علي ما يلي:

(1) مدة وضوح الاختصاصات والسلطات المعطاة للمراكز المختلفة.

(2) مدى تناسب السلطات مع الاختصاصات.

(3) كفاية الأسس والقواعد التي تراعي عند اختيار الأشخاص للوظائف.

(4) مدى توافر الفنيين وسهولة الاتصال بينهم وبين القادة.

(5) وضوح العلاقات بين وظائف ومراكز الجهاز والمستويات الثلاثة (قومية – إقليمية – محلية) .

(6) مدى توفر مشجعات العمل وإمكانياته.

ج- تقويم القيادات في مشروعات النهوض بالمجتمعات:

وتختص جوانب التقييم بمايلي :

(1) كفاية القيادات في القيام بأعمالها دون التحيز بالعلاقات الشخصية.

(2) مدة نجاح القيادة في تشجيع ظهور القادة المحليين.

(3) مدى تدريب القادة على خطط ووسائل القيادة.

(4) مدى توفر القيادة التي تتعامل مع المواقف.

(5) مدى وضوح الأهداف لدى القادة .

(6) مدى التفاهم والتعاون في الأغراض لدى القادة.

د- تقويم الخطط والوسائل التي يستعملها القادة في مشروعات النهوض بالمجتمعات:

وتتضمن جوانب التقييم ما يلي:

(1) مدى نجاح الخطط في نشر الوعي بالمشكلات القائمة بالمجتمع.

(2) مدى نجاح الخطط في تشجيع جهود وأفراد المجتمع وهيآته وتنسيق إمكانياته للعمل نحو الهدف المشترك.

(3) مدى نجاح الخطط في إثارة الأهالي في التفكير في المشروعات وتنفيذها.

(4) مدى نجاح الوسائل المستعملة في استثارة التفكير المنطقي المستنير بدلاً من التفكير العاطفي غير المتزن.

(5) مدى نجاح الوسائل في إقناع الأفراد وتعليمهم.

وعادة ما يقوم بالتقويم جهاز قائم يجب أن ينال عناية كبرى ولذلك تقترح وجوب توفر الصفات التالية في هذا الجهاز :

(1) يجب أن ينال هذا الجهاز استقلالاً كافياً، وأن يتحرر من أي ضغط يؤثر على نتائج التقويم وذلك بأن يرتبط بأعلى المستويات (كأن يتبع مستوى التخطيط الأعلى أو خلافه) .
(2) ضرورة الاستقرار لهذا الجهاز وموظفيه عامل هام لنجاح مهمته .
(3) يجب أن يتوفر لهذا الجهاز الفنيون ذوي الخبرة الميدانية مما يساعده على أن يحكم حكماً صحيحاً علي مدي نجاح المشروعات.
(4) يجب أن يتوفر لهذا الجهاز الإمكانيات المالية والمادية التي تسمح له بالقيام بمهمته.
(5) يجب أن ترفع النتائج التي يصل إليها الجهاز التقويمي إلى المسئولين مباشرة لإمكان الاستفادة من هذه النتائج في دعم جهود التنمية ووضعها علي الطريق الصحيح.

تذكـر:

(1) يقصد بمقومات التنمية الركائز أو الدعائم المادية والفنية التى ترتكن إليها برامج التنمية واللازمة لانطلاقها. ناقش ذلك فى ضوء ما درست.

(2) أذكر ما تعرفه عن:

(أ) نماذج التنمية.

(ب) وسائل العمل الإنمائي.

(جـ) استراتيجيات التنمية.

(د) أساليب التغيير التنموي المخطط.

(3) تتحدد منهجية العمل فى برامج التنمية فى ضوء كل من واقع المجتمع المستهدف، والأهداف النهائية لهذه البرامج. ناقش هذه العبارة فى ضوء التجربة المصرية.

(4) يعتبر التقييم عملية متابعة تتم خلال مراحل البرنامج المختلفة: ناقش هذه العبارة موضحاً:

(أ) أهداف عملية التقييم.

(ب) تقييم خطط المشروعات للنهوض بالمجتمع.

(جـ) تقييم الأجهزة القائمة على تنفيذ هذه المشروعات.

(د) تقييم القيادات داخل البرنامج.

الفصل الخامس
العوامل المؤثرة على نجاح برامج التنمية

تمهيد:

يتوقف نجاح برامج التنمية على العديد من العوامل، والتي يمكن تمييزها إلى نوعين أساسيين هما :

1- عوامل ترتبط بقدرة المجتمع على التطور.

2- عوامل ترتبط بتكلفة التنمية .

وفيما يلي عرض تفصيلي لجوانب هذين العاملين :

أولا : العوامل التي ترتبط بقدرة المجتمع على التطور : -

تؤثر على قدرة المجتمع على التطور عوامل كثيرة أهمها: ،

أ - الاستعداد الفكري والعقلية الجماعية.

ب- الاستعداد المهني والفني والقدرات المهنية والفنية.

ج - الاستعداد العلمي.

د - القيم الاجتماعية السائدة .

هـ- القيادات وقوة فاعليتها .

و - الأجهزة الموجهة وكفاءتها.

ز - ترابط النظم الاجتماعية.

أ - الاستعداد الفكري والعقلية الجماعية.

يتكون الاستعداد الفكري لأفراد المجتمع مع نمو المعرفة التي بواسطتها تحدث عملية التصور الصحيح الواضح للأوضاع المختلفة للمجتمع وما يحتاجه من إصلاح ، ومعرفة الأوضاع وما تسببه من مشاكل عامل أساسي في بعث الوعي الجماعي وتكوين العقلية الجماعية التي تفكر وتدرك وتعتقد في عمل شيء لحل مشاكلها. هذه العملية النفسية الاجتماعية من أهم الدوافع التي لها أثر في خلق القدرة على التطور ،ومن الأمثلة العملية الصحيحة لا تحل أي مشكلة اجتماعية إلا إذا كان أصحابها واعين بها ومدركين لها ومعتقدين في ضرورة حلها .

وفي كثير من المجتمعات توضع الخطط وتنفذ للتغلب على مشاكل مجتمعات محلية غير واعية بمشاكلها ومن ثم لا تكون فعالة ، وخاصة إذا تداخلت عوامل مضادة للعمل ضد هذه الخطط.

وهذه المعرفة لا تحدث تلقائياً في جميع الظروف ، ولكن لابد من خلقها في المجتمع لإعداد المواطن حسب ما تتوقعه من مشروعات التنمية وإلا ضاع الوقت والجهد عبثاً.

فالتعليم عامل أساسي لتكوين المعرفة ، وكذلك التثقيف والإعلام والتدريب ، والمعروف أن للجماعات في المجتمعات كلها إتجاهات وأولويات ، وهي في الحقيقة تفضيلات واختيارات الأفراد الذين تتكون منهم هذه الجماعة ، أي هي عملية تجميع وتوفيق ومزج يبدأ من الفرد وينتهي بالجماعة ثم إلى المجتمع ، وهكذا يتكون العقل الجماعي ويتكون الوعي ولذلك يجب النظر عند وضع مشروعات التنمية إلى اتجاهات الجماعات وأرائهم ومجموعة معارفهم.

ب – الاستعداد المهني والفني:

يعتبر توافر القدرات والمهارات من أهم العوامل الدافعة للتنمية ، وهي معوق قوي في وجه تقدم المجتمعات حال عدم توافرها.

والقدرات والمهارات لا تتكون أو تنشأ بسهولة في وقت قصير فهي تحتاج إلى خطة طويلة الأمد ، وللمجتمعات المختلفة استعدادات فنية مختلفة استقتها من تجاربها الطويلة وطول ممارستها لأعمال معينة ، وبما أن التنمية تدخل الكثير من الأنشطة الجديدة في المجتمع وهذه الأنشطة تحتاج إلى استعدادات فنية ومستويات عالية من العلماء والفنيين، فقد تقوم بعض المجتمعات الطموحة باستيراد خبراء من الخارج، وبعض المجتمعات تستورد العمالة وهذا الاستيراد له خطورته من الناحية الثقافية والسياسية.

ولذا وجب على المجتمعات التي تأخذ بمنهج التنمية أن تستعد لها بالفنيين وتعمل جاهدة على الإكثار من القدرات والمهارات، علماً بأن تكوين هذا الاستعداد الفني يتطلب الوقت الطويل والجهد الكبير ، ولكنه أساسي لتفادي مشاكل اجتماعية وسياسية كثيرة .

ج – الاستعداد العلمي :-

أن مدى تقدم الابتكار العلمي والفني والفكري وتشجيعه باعتباره موهبة تنتج أفكارا هامة ضروري لعمليات التنمية ، ويعتبر أساساً أخر من الأسس الهامة في هذه العمليات.

والمعروف عادة أن الدول المختلفة لا تكلف نفسها جهداً ما في سبيل الابتكارات التي تستوردها دائماً من الخارج طالما أن الدول المتقدمة تفكر بدلا عنها. كما أن الدول المتخلفة تستطيع أن تستعير من الدول المتقدمة ما يلزمها من علم وفن أو وسائل تكنولوجية ، فى حين أن الواجب أن يحدث عكس ذلك،

فالأهمية الاجتماعية للابتكار يجب أن تكون أعظم في المجتمعات التي تحتاج إلى تنمية .

ومن مشاكل التنمية في الدول النامية عدم كفاءة الأجهزة الإدارية وعدم اعتبار الإدارة والتنظيم علم وأنها لا تحتاج إلا لمعلومات عامة . ولما كانت الدولة في المجتمعات النامية تقوم بنصيب تقدمي أكبر في عملية التنمية والاستثمار فإن الأهمية تشتد لتواجد إدارة عامة على مستوى عالي من الكفاءة حتى تكون قادرة على تنظيم الأجهزة التخطيطية والتنفيذية.

د – القيم الاجتماعية السائدة : –

تلعب القيم دوراً هاماً في تكوين الكيان الاقتصادي سواء كان إنتاجياً أو استهلاكياً، وكذلك الكيان الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، فهي القوى الدافعة للسلوك.

وتطويع عمليات التنمية إلى انماط سلوكية جديدة لابد وأن يحتاج إلى قيم جديدة تدفع هذه الأنماط السلوكية إلى أهداف التنمية ، وتقودها إلى الطريق الصحيح، والسلوك السوي.

والقيم الاجتماعية هي التي تكون الكيان المعنوي للبرامج والمشروعات ، فقد يتكون الكيان المادي للمشروع وتنتهي جميع الإجراءات المادية بتوفيق كبير، ولكن للكيان المعنوي دور في نجاح الإجراءات المادية وكذلك في تشغيل المشروع ليحقق ما هو مستهدف من إنشائه، وفي حالة ارتفاع المعنويات وزيادة الإنتاج يصبح الكيان المادي ما هو إلا وسيلة لغاية .

وفي التنمية الاجتماعية يلعب الكيان المعنوي دوراً كبيراً في نجاح المشروعات، فالاستجابة المعنوية عند المؤيدين والمستفيدين والمتعلمين تلعب دوراً هاماً في تعضيد عمليات المشاركة في المشروعات وفي المحافظة عليها.

هـ – القيادات : التواجد والتنشئة : –

القائد هو ذلك الفرد المتكامل الشخصية الذي له القدرة على تحريك الجهود وإثارة الهم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة. وتواجد القيادات وتنشئتها يعد مشكلة كبيرة لا في بلادنا فحسب ولكن في العالم كله ، حيث يتوجب الأمر إكساب هذه القيادات وإعدادها وتدريبها بحيث لا تكون منعزلة في مستواها الفني أو المكاني، ولابد من تحركها وتحريكها أي خرطها مع صانعي السياسة وكذلك في الجهاز الاقتصادي والأجهزة الاجتماعية.

ولذا يجب أن تكون قنوات الاتصال للقيادات مفتوحة دائماً وسهلة ومتعاونة مع جميع الأجهزة حتى يتسع وعيها بالمجتمع وأنشطته ومشاكله ، حتى يتكون لديها

صورة واضحة لمجتمعها، وحتى يمكنها استخدام الأجهزة السياسية للعمل لمصلحة الوحدة التي يقودها كل منهم، أي يتعاون معها لوضع السياسة العامة للجزء والكل ، فتتضح احتياجات المجتمع ويمكن للقادة مجتمعين دفع العمل وترجمة الآمال إلى إجراءات ذات فاعلية.

إن اختيار القيادات أمر شاق ، وكذلك تكوينها وتنشئتها ، وهو واجب أساسي وضروري من ضروريات التنمية ، فالقائد المتفهم لمجتمعه الواعي لكل ما فيه ، والمؤمن بتقدمه ورقيه، ثروة اجتماعية كبيرة ولابد أن تهيأ له ظروف العمل النظيف ، والمكانة المتكافئة مع الوضع الملائم له ، والوسائل التي تمكنه من الوصول بمجتمعه إلى أهدافه ولو ببعض التضحيات من جانب المجتمع .

وهذه مشكلة جسيمة فكم من قيادات أمينة ظهرت وواجهت من المضايقات ما أوصلها إلى حدود خيبة الأمل ، فانهارت آمالها ومستوياتها ، وصارت أما جزءاً خاملاً في المجتمع أو ناقماً عليه.

و ، الأجهزة والمنظمات المنفذة للتنمية ومدى كفاءتها وقدراتها:

التنمية وظيفة. وظيفة كبيرة بحجم المجتمع ومشاكله والأهداف التي يرغب في تحقيقها، وهذه الوظيفة هي وظيفة المجتمع كله، ولكن توجد أجهزة لوضع خطط التنمية نيابة عن المجتمع ، هذه الأجهزة لابد أن تكون خلاصة علمية خاصة. ذات تجربة واسعة، وخبرة عميقة في ميادين التنمية ، ومن العجيب أن هذه الأجهزة في الدول الآخذة في النمو غير قادرة على تحمل هذه المسئولية في صورة كاملة للأسباب الآتية:

1- عدم توافر كفاءات علمية عددا وتخصصاً.
2- عدم تكامل هذه الكفاءات تبعاً للميادين المتكاملة موضوع التنمية.
3- حشد الأجهزة بالمبتدئين مما يجعلهم عبئاً على الفنيين ذوي الخبرة والعلم وعبئاً على الجهاز.
4- عدم إعطاء هذه الأجهزة الوضع القيادي الذي يجب أن تشغله.
5- عدم تعاون الأجهزة على المستوى المركزي – الوزاري من جهة، وعلى المستويات الأقليمية والمحلية من جهة أخرى.
6- الروتينية وطغيانها على الأنظمة الحديثة للتنمية .

ز - ترابط النظم الاجتماعية :

يتوقف نجاح برامج التنمية على مدى ترابط النظم الاجتماعية وتساندها ، حيث لا تعمل هذه النظم بمعزل عن بعضها البعض باعتبارها مكونة من نسيج

واحد. وعليه فإن أية تغيرات تنموية (إيجابية أو سلبية) تلحق بأحدها تنعكس آثارها على بقية النظم الاجتماعية الأخرى.

وعليه فإن برامج التنمية المخططة بدقة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة إحداث التنمية المتوازنة بين نظم المجتمع ، عن طريق خطط فعالة محسوبة التوقعات للتأثيرات البينية المترتبة على تنفيذ هذه الخطط ، وإلا فشلت جهود التنمية في تحقيق أهدافها. وبمعنى آخر فإن برامج التنمية يجب أن تأخذ في اعتبارها الحفاظ على تساند وترابط هذه النظم إن لم يكن تفعيلها نحو مزيد من هذا الترابط والتساند.

ثانياً : العوامل المرتبطة بتكلفة التنمية وتمويلها :

المال عصب التنمية والعامل الضامن لاستمرارها ونجاحها ، وقد تندفع بعض المجتمعات في التنمية بدون تقدير صحيح لتكلفة تنفيذ برامجها ومشروعاتها ، وكذلك تكلفة تشغيلها فتتوقف البرامج عند مرحلة من التنفيذ أو التشغيل ومن ثم تتوقف جهود التنمية .

ولذلك فمن المهم جداً دراسة اقتصاديات كل مشروع دراسة وافية مع توقعات المستقبل بالنسبة للأسعار وتكلفة التشغيل ، فمشروع واحد ناجح خير من عشرة متوقفين أو متعطلين.

ويظن بعض القائمين على شئون التنمية أن دراسة اقتصاديات المشروعات خاصة بالتنمية الاقتصادية فقط، وبالعكس فإنها مهمة جداً في المشروعات الاجتماعية، حيث أن نتيجة المشروعات الاجتماعية ليس لها مقاييس مباشرة واضحة مثل المشروعات الاقتصادية ، ولذا يجب أن يراعى فيها الدقة عند تقدير استثماراتها وتكلفة تشغيلها وعمالتها ونوعيتها، حيث أن فشلها ينعكس على المجتمع مباشرة وليس لها بديل إذ لا يمكن استيراد خدمة من الخارج، ولكن يمكن استيراد بديل لأي سلعة من الخارج لارتباط التنمية الاجتماعية بحضارة المجتمع ذاته.

تذكـر

(6) يتوقف نجاح برامج التنمية على نوعية من العوامل:

الأول: يرتبط بقدرة المجتمع على التطور.
الثاني : يرتبط بتكلفة التنمية.
ناقش هذه العبارة فى ضوء ما درست.

قائمة المراجع

1-إبراهيم إبراهيم ريحان، محمد محمود بركات : خدمة المجتمع الريفي ، مركز التعليم المفتوح ،كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، 1998.

2-إبراهيم سعد الدين محرم وآخرون(دكاترة) :"الحياة الحلوة،مدخل للتنمية الإنسانية"،دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة،2003.

3-إبراهيم سعد الدين محرم : إنجازات برنامج شروق في مجالات التنمية البشرية خلال الفترة 95/94 -2000/99 – جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ،جمهورية مصر العربية، 2001 .

4-إبراهيم سعد الدين محرم : تجربة التصنيع الشامل للقرية المصرية من خلال صندوق التنمية المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، جمهورية مصر العربية ،2001.

5-إبراهيم سعد الدين محرم : إنجازات برنامج شروق في مجالات البنية الأساسية خلال الفترة 95/94-2000/99 جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، جمهورية مصر العربية،2001 .

6-إبراهيم سعد الدين محرم : شروق ، برنامج التنمية الريفية المتكاملة ، دار التعاون للطبع والنشر ،1997.

7-إبراهيم سعد الدين محرم : شروق التنمية الريفية ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، مارس 1997 ، الطبعة الثانية، سبتمبر 1997.

8-إبراهيم محرم : التنمية الريفية ، مؤسسة فريدرش ناومان ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1990 ، الطبعة الثانية، 1994.

9-إبراهيم سعد الدين محرم : التنمية الريفية ، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي ، سلسلة التثقيف التعاوني ،العدد 12 ، الاسماعيلية ، مصر ، 1990.

10-أحمد كمال أحمد : تنظيم المجتمع ، الجزء الثالث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1975.

11-أحمد كمال أحمد : تنظيم المجتمع ، الجزء الأول ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1973.

12-أسامة محمد البدوى (دكتور) 2005 : التنمية البشرية فى مصر ، أشكاليات الواقع وأفاق المستقبل ، المؤتمر السنوى الخامس والثلاثون

لقضايا السكان والتنمية ، الواقع المأمول المركز الديموجرافى بالقاهرة ، 20 ، 22 ديسمبر .
13-إقبال عبد المنعم السمالوطي : الحكم المحلي وتنمية القرية المصرية، رسالة دكتوراه ،كلية الآداب بسوهاج ،جامعة أسيوط ، 1986.
14-أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، أثر البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة على تنمية المرأة الريفية ،2004 .
15-أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، تقييم مشروعات صندوق التنمية المحلية ، 2004 .
16-السيد محمد كيلاني (دكتور) ، تقدير الدخل الإقليمي في مصر، ندوة التنمية البشرية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، UNDP مصر ، دار المدرعات ، القاهرة ،2001.
17-السيد محمد كيلاني(دكتور)، 2001 ، نظرة طائر حول تقارير التنمية البشرية في مصر، ندوة التنمية البشرية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، UNDP مصر ، دار المدرعات ، القاهرة.
18-الفاروق زكي يونس : تنمية المجتمع في الدول النامية، القاهرة الحديثة، 1967.
19-إمام سليم : مدخل في التنمية الاجتماعية وتخطيطها ،مذكرات ستنسل ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، بدون تاريخ.
20-برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP ، 1940: التنمية البشرية ، التقرير الأول .
21-جاك فيليب: الاستثمار البشرى ، ترجمة د.عبد الرحمن توفيق ، إصدارات بميك ، القاهرة،(2003) .
22-حامد عمار (دكتور) 1987 : العوامل الاجتماعية فى التنمية البشرية، بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى ، دار الرازى، الكويت .
23-حسن صبحى مصطفى (دكتور) : مقياس التنمية البشرية كأداة لتحقيق التوازن الجغرافى فى التنمية المستهدفة، دراسة نظرية تحليلية، المؤتمر السنوى الخامس والثلاثون لقضايا السكان والتنمية ، الواقع والمأمول ، المركز الديموجرافى بالقاهرة ، 22،20 ديسمبر2005
24-رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومي

للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة العشرون 1999، 2000.
25-سعود عبد العزيز : التنمية الاجتماعية وأثرها على إحداث التغير الاجتماعي ، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة القاهرة ، 1970.
26-شارل بتلهايم : التخطيط والتنمية ،ترجمة : إسماعيل صبري عبد الله ، دار المعارف 1966.
27-صلاح الدين نامق، قضايا التخلف الاقتصادي ، دار المعارف ، 1968.
28-صلاح الدين نامق (دكتور): قضايا التخلف الاقتصادي ، دار المعارف،القاهرة ،1968 .
29-صلاح الدين نامق (دكتور): نظريات النمو الاقتصادي ، دار المعارف،القاهرة،1967.
30-صلاح العبد : الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية بأفريقيا ، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار ،في العالم العربي الرابع لمنظمة اليونسكو ، سرس الليان ، مصر ، 1974.
31-عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، الطبعة الثانية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1977.
32-عبد العزيز عبد الله مختار : التخطيط لتنمية المجتمع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 1980.
33-عبد المنعم شوقي : تنمية المجتمع وتنظيمه ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الثالثة ، 1976.
34-عبد الهادي الجوهري : المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد (15)، العدد الأول ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، يناير 1978.
35-علي لطفي : التنمية والتخطيط الاقتصادي، مطبعة لجنة البيان العربي ،1966.
36-علي لطفي : مؤشرات التخلف الاقتصادي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، 1966.
37-علية حسن حسين : التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1977.
38-فريد أحمد عبد العال (دكتور)،2001 ،مراجعة في قياس دليل التنمية البشرية، ندوة التنمية البشرية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، UNDP مصر ، دار المدرعات ، القاهرة.

39-محمد السيد الإمام : علم اجتماع التنمية ، رؤية حول قضايا التخلف والتنمية ومسيرة تحديث المجتمع ،دار الفتح للطباعة والنشر ، المنصورة ، مصر ، 1995.
40-محمد طلعت عيسى : الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1965.
41-محمد نبيل السمالوطي : علم اجتماع التنمية "دراسة في اجتماعيات العالم الثالث " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الاسكندرية، 1974.
42- محمد نبيل جامع (دكتور) ، مختار على (دكتور): مفهوم مقياس التنمية البشرية ، ندوة التنمية البشرية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، UNDP مصر ، دار المدرعات ، القاهرة ، (2001).
43-محمد نبيل جامع : المفتتح في علم المجتمع دار المطبوعات الجديدة ، الاسكندرية ، 1975.
44-محي الدين صابر : التغير الحضري وتنمية المجتمع ، سرس الليان ، مصر 1962 الحكم المحلي وتنمية المجتمع ، سرس الليان ،مصر ، 1963.
45- مجد الدين محمد عبد الجواد: تنمية الموارد البشرية والتطور الاقتصادى فى الدول النامية مع التركيز على المجتمع المصرى ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،(1984).
46- مركز الإرشاد الزراعي والتدريب، جامعة القاهرة ، تقويم مشروع مكاتب البريد في برنامج شروق ، 2000.
47-مركز بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، جامعة أسيوط ، أنماط ومسئوليات المشاركة الشعبية في برنامج شروق ، 2004 .
48-مركز بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، جامعة أسيوط ، تقويم مشروعات مياه الشرب المتكاملة في برنامج شروق، 2000.
49-مركز بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، جامعة أسيوط ، تقويم تجربة مشروع القرية المختارة في برنامج شروق ، 2003 .
50-مركز تنمية المجتمع الريفي، جامعة عين شمس : تقويم مشروع مد شبكات مياه الشرب للأسر المحرومة بالقرية المصرية، 2000 .
51-مركز تنمية المجتمع الريفي ،جامعة عين شمس ، أثر برنامج شروق

على تحسين جودة الحياة الريفية، 2004 .
52-مصر: تقرير التنمية البشرية ،UNDP،ووزارة التخطيط،مصر،(1994).
53-مصر: تقرير التنمية البشرية ،UNDP،ووزارة التخطيط،مصر،(1995).
54-مصر: تقرير التنمية البشرية ،UNDP،ووزارة التخطيط،مصر،.
55-مصر: تقرير التنمية البشرية (1994) ،UNDP،ووزارة التخطيط،مصر، (1996).
56-مصر: تقرير التنمية البشرية ،UNDP،ووزارة التخطيط،مصر، (1994) .
57-مصر: تقرير التنمية البشرية ،UNDP،ووزارة التخطيط،مصر، (1994) .
58-مصر: تقرير التنمية البشرية ،UNDP،ووزارة التخطيط،مصر، (2003) .
59-مصر: تقرير التنمية البشرية ،UNDP،ووزارة التخطيط،مصر، (2004) .
60-مصر: تقرير التنمية البشرية ،UNDP،ووزارة التخطيط،مصر، (2005).
61-معهد التخطيط القومي : الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية ، قضايا التخطيط والتنمية في مصر مذكرة رقم (17)، يونيو 1981.
62- منظمة اليونيسيف : تقويم مشروع المرحاض الصحي في برنامج شروق ، 2000.
63-وزارة الادارة المحلية جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)،1995 .

المراجع باللغة الانجليزية :

64- Coleman, Jamrs (1988) : Social capital in the creetian of Human capital "American Journal of social, vol.94.
65- Fukujama, Frances(1995), "Trust the social virtues and the creation of prosperity "Toronto , Penguin.
66- Marshall, A.(1947)"In dustry and Trade" Landon, Macmillan and Co. lcinited st., Martinis street.
67- Mauzelies, Nicos,(1995), Sociological Theory: What went wrong ? Landon , Routledge & kegan Paul .

68- Miles, Jan stward , (1985) "social indicators for development" Landon, llnited Nation vmuersity , France Pinter .
69- Paxton , Pamela (1999). Is social capital Declining in the united states ? "Multiple indicators assessment "American Journal of sociology", vol.105.
70- Smart, Alan, (1993). "Gifts, Bribes and Guanxi : A reconsideration of Bodieu,s social capital" cultural anthropology, vol. 8.